مشروع إسلاميّة المعرفة وأسلمة العلوم الإنسانية عند الإمام الشهيد محمّد باقر الصدر قدس سره

الشيخ أحمد عبدالله أبو زيد[1]

خلاصة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع إسلاميّة المعرفة من وجهة نظر المفكّر الإسلامي الإمام الشهيد السيّد محمّد باقر الصدر قدس سره الذي تميّز بقدرة قلّ نظيرها على التجديد في مختلف القضايا المرتبطة بالواقع العقدي والفكري للإنسان المسلم في واقعنا المعاصر.

وفي الوقت الذي تصبّ أسلمةُ العلوم اهتمامَها على مجال البحث عن أصول إسلاميّة؛ لما انتهى إليه الفكر الغربي في مجال العلوم الإنسانيّة، أو - بتعبير أكثر دقّة - على مجال عرض هذه المعطيات على الأسس المرتضاة إسلامياً، تصبّ إسلاميّة المعرفة جهدها على تكوين نظرة فاحصة عن هذه الأسس، وتقديم تصوّر واضح عن المنهج الذي يجب اعتماده من أجل التمكّن من استخراج هذه الأصول.

ومن هذا المنطلق، سعيت في هذه الدراسة لبيان معالم المحورين التاليين:

(١) باحث من الحوزة العلمية، من لبنان.

الأول: تحديد المباني الفكرية التي انطلق منها الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره في تقديم مشروعه عن إسلامية المعرفة، من خلال استعراض الرؤية الكونيّة المتميّزة التي بثّها الإمام محمّد باقر الصدر قدس سره في مختلف كتبه ومحاضراته، وخصائص المنهج التربوي الإسلامي، وموقع القرآن الكريم على هذه الخارطة، والعلاقة بين الشريعة والنظام، وهذه كلّها مباحث اعتبرها منظّرو إسلاميّة المعرفة من صميم مباحثها. ويُمكن اختزال نتائج هذا المجال بما يلي:

١. أنّ إسلامية المعرفة تُعنى بالدرجة الأولى بتحديد رؤية (الأنا) الكونيّة، بمعزل عن الآخر.
٢. أنّ إسلاميّة المعرفة تُعنى بالدرجة الثانية بتحديد موقف (الأنا) من الآخر على ضوء الرؤية الكونيّة المتقدّمة.

الثاني: محاولة استنباط موقف الشهيد الصدر قدس سره من أسلمة العلوم بالتحديد، حيث لاحظنا أنّه فكّك بين أربعة عناصر: المذهب، والأحكام (القانون)، والمفاهيم، والقيم، وأوضح أنّ وظيفةَ العلومِ الرئيسةَ هي التفسير. وقد انتهينا على ضوء ذلك إلى عدّة نتائج:

١. أنّ أسلمة العلوم يجب أن تتّجه في الرتبة الأولى إلى اكتشاف المذهب في أيّ مجال تبحث فيه؛ وذلك عبر دراسة الأحكام وأخذ المفاهيم والقيم بعين الاعتبار أثناء عمليّة الاكتشاف والاستنباط.
٢. أنّ الأفكار العلميّة، وإن كانت نابعة عادةً من قواعد فكريّة – وهي التي يُمكن أن تقابل ما يُعرف في أسلمة العلوم بـ(الباراديغم) – بحيث إذا كانت القاعدة فاسدة كانت الفكرة كذلك، إلاّ أنّها في بعض الحالات غير مستنبطة من القاعدة استنباطاً، وإنّما صيغت بنحوٍ لا يُعارض القاعدة، وهذا لا يستلزم بطلانها.
٣. أنّ الحديث عن علم إسلامي – علم اقتصاد إسلامي، علم اجتماع إسلامي، علم نفس إسلامي، علم تربية إسلامي – لا معنى له

إلاّ في مجال اكتشاف المذهب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والتربوي؛ لأنّ الإسلام لا يُعنى بتقديم تفسير للواقع كما هو المفترض في وظيفة العلوم، وإنّما يحدّد مذهبه ويرسم مفاهيمه وقيمه.

٤. أنّنا إذا جوّزنا - لأيّ سبب من الأسباب - نسبة العلوم التفسيريّة إلى الإسلام، فإنّ الحديث عن العلم يقع - برأي الشهيد الصدر قدس سره - بعد استنباط المذهب الإسلامي وتطبيقه؛ لأنّ وظيفة العلم هي تقرير السبيل السليم لتطبيق المذهب، أو دراسة الخلل الحاصل في التطبيق بعد وقوعه.

٥. أنّ الإسلام، وإن نأى بنفسه عن اتّخاذ موقف خاصّ في مجال العلوم التي لا تقوم على مذهب معيّن، من قبيل العلوم الطبيعيّة الصرفة وبعض العلوم الإنسانيّة ذات الصبغة الصناعيّة المعزولة عن قاعدة فكريّة، إلاّ أنّ مشاركة المسلمين في سباق المعرفة تُكسب كيان الإسلام - الأمّة - قيمةً حضاريّة خاصّة.

أولاً: المباني الفكرية لإسلامية المعرفة عند الإمام محمّد باقر الصدر قدس سره:

١. إطلالة على نظرة الشهيد الصدر قدس سره الكونيّة إلى ثالوث: المبدأ، الإنسان والطبيعة:

يقرّر الشهيد الصدر قدس سره في تمهيد كتابه (فلسفتنا) أنّ دراسة أيّ مبدأ من المبادئ تبدأ بدراسة ما يقوم عليه من عقيدة عامّة عن الحياة والكون وطريقة فهمهما؛ لأنّ مفاهيم كلّ مبدأ عن الحياة والكون تشكّل البنية الأساسيّة لكيان ذلك المبدأ[١].

(١) الصدر، محمد باقر، فلسفتنا، ط١، قم المقدّسة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢ هـ. ق، ص٦١.

ومن هنا، فإنّنا سنحاول في ما يأتي تلخيص أهمّ مفاصل عقيدته في الحياة والكون وطريقته في فهمهما، وذلك ضمن نقاط نحاول فيها التأطّر بنصوصه وطريقته في عرض هذه الرؤى:

أ - طبيعة الإنسان هي أساس المشكلة:

يعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ من أهمّ ظواهر الكون ظاهرة الاختيار لدى الإنسان؛ فهو كائنٌ مختارٌ هادفٌ يعمل من أجل هدف يتوخّى تحقيقه بذلك العمل، وترتبط مواقفه العمليّة بأهداف يعيها ويتصرّف بموجبها، وهذا يفترض ضمناً أنّه في مواقفه العمليّة هذه ليس مسيّراً وفق قانون طبيعيّ صارم؛ لأنّه وراء كونه هادفاً يعمل من أجل هدف يعيش في داخله، والترابط بين المواقف العمليّة والأهداف هو القانون الذي ينظّم ظاهرة الاختيار لدى الإنسان.

أمّا كيف ينشأ الهدف؟ فإنّ كلّ إنسان يحدّد أهدافه وفقاً لما تتطلّبه مصلحته وذاته من حاجات، وهي حاجات تحدّدها البيئة والظروف الموضوعيّة التي تحيط به، والتي تحرّكه عن طريق الإثارة والإيحاء بتبنّي أهداف معيّنة، وهذه الإثارة ترتبط بإدراك الإنسان؛ لما يكمن في موقف عمليّ معيّن من مصالح يدرك الفرد أنّها مصالح له بالذات.

وقد اعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ هذه المصالح على قسمين: مصالح على خطٍّ قصير تعود بالنفع غالباً على الفرد الهادف العامل نفسه، ومصالح على خطّ طويل تعود بالنفع على الجماعة، وكثيراً ما تتعارض مصالح الفرد ومصالح الجماعة. ثمّ فرّع على ذلك حقيقتين في غاية الأهميّة:

الأولى: أنّ الإنسان غالباً لا يتحرّك من أجل المصلحة لقيمها الإيجابيّة، بل بقدر ما تحقّق له من نفع خاص.

الثانية: أنّ خلق الظروف الموضوعيّة لضمان تحرّك الإنسان وفق مصالح الجماعة شرط ضروري لاستقرار الحياة ونجاحها على الخطّ الطويل.

هنا بالتحديد، بات بإمكاننا تحديد المشكلة التي يواجهها الإنسان

في هذه الحياة، وهي مشكلة التناقض الذي يواجهه بين ما تفرضه سنّة الحياة واستقرارها من سلوك موضوعي واهتمام بمصالح الجماعة وبين ما تدعو إليه نوازع الفرد واهتمامه بشخصه؛ من سلوك ذاتي، واهتمام بالمنافع الآنيّة الشخصيّة[١].

ب - النبوّة هي الحلّ الذي يقدّمه الدين:

بعد أن أشرنا بإيجاز إلى أصل المشكلة، فإنّ من الطبيعي أن نتّجه إلى الحديث عن الحلّ الذي يضعه الإسلام؛ إذ لا بدّ من صيغة تحلّ هذا التناقض وتخلق تلك الظروف الموضوعيّة التي تدعو إلى تحرّك الإنسان وفق مصالح الجماعة، وتتمثّل هذه الصيغة في النبوّة؛ بوصفها القانون الذي وُضِعَ ربانيّاً لحلّ هذه المشكلة، وذلك من خلال تحويل مصالح الجماعة والمصالح الكبرى إلى مصالح للفرد على خطّه الطويل، ويُحقّق ذلك عن طريق إشعار الإنسان بالامتداد بعد الموت، وبذلك تعود مصالح الجماعة مصالحَ للفرد نفسه على هذا الخطّ الطويل[٢].

وقد اعتبر الشهيد الصدر في كتابه (اقتصادنا) أنّ الدين هو صاحب الدور الأساس في حلّ المشكلة الاجتماعيّة عن طريق تجنيد الدافع الذاتي لحساب المصلحة العامّة. فما دامت الفطرة هي أساس الدوافع الذاتيّة التي نبعت منها المشكلة، فلا بدّ أن تكون قد جُهّزت بإمكانات لحلّ المشكلة أيضاً؛ لئلّا يشذّ الإنسان عن سائر الكائنات التي زُوّدت فطرتها جميعاً بالإمكانات التي تسوق كلّ كائن إلى كماله الخاصّ. وليست تلك الإمكانات التي تملكها الفطرة الإنسانيّة لحلّ المشكلة إلّا غريزة التديّن والاستعداد الطبيعي لربط الحياة بالدين وصوغها في إطاره العام.

ومن هنا، كانت الفطرة تملي على الإنسان دوافعه الذاتيّة التي تنبع منها المشكلة الاجتماعيّة الكبرى في حياة الإنسان (مشكلة التناقض

(١) الصدر، محمّد باقر: موجز في أصول الدين، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ . ق، ص٦٩-٧١.
(٢) م. ن، ص٧١.

بين تلك الدوافع والمصالح الحقيقيّة العامّة للمجتمع الإنساني)، ولكنّها في الوقت نفسه تُزوّده بإمكانيّة حلّ المشكلة عن طريق الميل الطبيعي إلى التديّن، وتحكيم الدين في الحياة بالشكل الذي يوفّق بين المصالح العامّة والدوافع الذاتيّة، وهذا الدين الذي فُطرت الإنسانيّة عليه يتميّز بكونه ديناً قيّماً على الحياة وقادراً على التحكّم فيها وصياغتها في إطاره العامّ[١].

فلا بدّ - يقول الشهيد الصدر قدس سره في موضع آخر - لكي يكون التنظيم الاجتماعي على مستوى حلّ المشكلة والحدّ من الدوافع الخاصّة وحماية المصالح الموضوعيّة للمجتمع أن يُربَط بجهة قادرة على تكييف الدوافع الخاصّة وتطويرها بشكل يتّفق مع المصلحة الاجتماعيّة، وهذه الجهة لا يمكن أن تتمثّل إلاّ في الدين[٢].

ج. صيغة الحلّ:

بالنظر إلى الموضوع من واجهة أخرى، سنلاحظ أنّ الشهيد الصدر قدس سره قد اعتبر في مواضع أخرى من كتبه أنّ صيغة الحلّ هذه تتألّف من عنصرين:

العنصر الأوّل: هو النظريّة المتمثّلة في المعاد يوم القيامة.

العنصر الثاني: عبارة عن ممارسة تربوية معيّنة للإنسان على أساس تلك النظريّة.

ومن هنا، اعتبر النبوّة والمعاد واجهتين لصيغة واحدة يتمثّل فيها الحلّ الوحيد لذلك التناقض الشامل في حياة الإنسان، وتشكّل الشرط الأساس لتنمية ظاهرة الاختيار وتطويرها في خدمة المصالح الحقيقيّة

(١) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ط١، قم المقدّسة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢ هـ. ق، ص٣٥٧ - ٣٦٠.

(٢) الصدر، محمّد باقر: ومضات، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. .ق، ص٩٣-٩٥.

للإنسان[١].

العنصر الأوّل: النظريّة المتمثّلة في المعاد يوم القيامة:

في ما يرتبط بالعنصر الأوّل بإمكاننا الاستمداد ممّا صدّر به الشهيد الصدر قدس سره كتابه (فلسفتنا) عندما تناول بالحديث المشكلة التي تشغل بال الإنسان المسلم في الوقت الراهن، وهي مشكلة النظام الاجتماعي التي تتلخّص في محاولة تحديد النظام الذي يصلح للإنسانيّة وتسعد به في حياتها الاجتماعيّة[٢]، وقدّم تفسيراً للمشكلات العديدة التي تواجه الحلّ الذي تقدّمت بها المذاهب الفكريّة المعاصرة (الرأسماليّة والشيوعيّة). ثمّ قام بتوضيح جوهر الحلّ الذي وضعه الإسلام، مقرّراً أنّه لو كان الإنسان في هذا الكوكب من صنع قوّة مُدبِّرة مهيمنة عالمة بأسراره وخفاياه وقائمة على تنظيمه وتوجيهه فمن الطبيعي أن يخضع في توجيهه وتكييف حياته لتلك القوّة الخالقة. وإذا كانت حياتنا بداية حياة خالدة تنبثق عنها فمن الطبيعي أن تنظّم الحياة الحاضرة بما هي بداية الشوط لحياة لا فناء فيها، وتقام على أسس القِيَم المعنويّة والمادّيّة معاً.

ومن هنا، اعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ مسألة الإيمان بالله وانبثاق الحياة عنه ليست مسألةً فكريّة خالصة منسلخة عن الحياة؛ ليصحّ فصلها عنها، بل هي مسألة تتّصل بالعقل والقلب والحياة جميعاً[٣]. ولهذا انتهى - بعد سجال مع الرأسماليّة والشيوعيّة في حلولهما المقترحة - إلى أنّ السبيل الوحيد لانتشال الإنسان من مشكلة التصادم المادّي يكمن في تطوير المفهوم المادّي للإنسان عن الحياة، بعد أن كان السبب وراء ما ضجّت به الحياة البشريّة من أنواع الشقاء وألوان المآسي هو النظرة المادّية إلى الحياة وإقامة المصلحة الشخصيّة مقياساً لكلّ فعّالية ونشاط، فجعل الإسلامُ الإنسانَ يؤمن بأنّ حياته منبثقة عن مبدأ مطلق

(١) الصدر، موجز في أصول الدين، م.س، ص ٧١.
(٢) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص١٩.
(٣) م. ن، ص٢٧- ٢٨.

الكمال، وأنها إعدادٌ له إلى عالم لا عناء فيه، ونَصَبَ له مقياساً خُلُقيّاً جديداً في كلّ خطواته وأدواره متمثّلاً برضا الله تعالى[١].

ولكي يوحّد الدين بين المقياس الفطري للعمل والحياة (حبّ الذات) وبين المقياس الذي ينبغي أن يقام للعمل والحياة؛ ليضمن السعادة والرفاه والعدالة (وهو المقياس الذي تتوازن في مفاهيم القيم الفرديّة والاجتماعيّة)، كان لا بدّ من التأكيد على مفهومين هما: **الفهم المعنوي للحياة**: أي تركيز التفسير الواقعي للحياة وإشاعة فهمها في لونها الصحيح؛ بصفتها مقدّمة تمهيديّة إلى حياة أخروية. و**التربية الخُلُقيّة للنفس**: أي التعهّد بتربية أخلاقيّة خاصّة تعنى بتغذية الإنسان روحيّاً وتنمية العواطف الإنسانيّة والمشاعر الخُلُقيّة فيه. ومن هنا خلص الشهيد الصدر قدس سره إلى أنّ «**الميزة الأساسيّة للنظام الإسلامي تتمثّل في ما يرتكز عليه من فهم معنوي للحياة، وإحساس خُلُقي بها**»[٢]، وقد أعاد التأكيد على هذه الأفكار في كتاب (المدرسة الإسلاميّة)[٣].

العنصر الثاني: حكومة الأنبياء عليهم السلام وتربية الإنسان على أساس نظريّة المعاد والحياة الآخرة:

عندما ننتقل إلى الحديث عن العنصر الثاني يُمكننا استحضار أفكاره المبثوثة في مختلف أثاره؛ لنكمل رسم هذه اللوحة، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن مجموعة من النقاط:

النقطة الأولى: تحديد نظرة الإنسان إلى الكون: بين ثلاثيّة الصيغة ورباعيّتها:

إنّ من الأصول الموضوعيّة لهذا البحث الإيمان بوجود خالقٍ لهذا الكون، وبهذا يخرج الحديث عن استدلالات الشهيد الصدر قدس سره على

(١) الصدر، محمّد باقر، فلسفتنا، م. س، ص٥٢، ٥٤.
(٢) م.ن، ص٥٥-٥٨.
(٣) الصدر، محمّد باقر: المدرسة الإسلاميّة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ.ق، ٧٠ وما بعد.

الباري تعالى عن مديات هذه الأوراق التي تبدأ رحلتها خارج هذا الإطار.

يتعرّض الشهيد الصدر قدس سره في محاضراته عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام لفكرة تأسيسيّة بإمكاننا وضعها في قاعدة الهرم المعرفي الذي بناه، وهي ترتبط بنظرة الإنسان إلى هذا الكون؛ حيث قرّر أنّ الإنسان يُمكن أن ينظر إلى الكون بإحدى نظرتين، وسنقوم بعكس ترتيب هاتين النظرتين:

النظرة الأولى: أن ينظر إلى الكون بوصفه أصيلاً فيه، وهذا يستدعي أن يتصرّف بعيداً عن أيّ مسؤوليّة يُمكن أن تنشأ من جهة أصيلة، وبهذا سيعيش بعيداً عن المساءلة التي قد تفرضها تلك الجهة.

النظرة الثانية: أن ينظر إلى الكون بوصفه مملكةَ مليكٍ مقتدر يُراقب من وراء الستار. وتستتبع هذه النظرة عدّة أمور:

أوّلاً: أن يُدرك الإنسان ويشعر أنّه ليس أصيلاً في هذا الكون، وأنّ دوره فيه هو دور الخليفة لا الأصيل، وأنّ عليه أن يقوم بأعباء الأمانة.

ثانياً: أن يتصرّف الخليفة وفق رغبات المستخلِف، ويستوحي أوامره منه، ويكون رهن أمره.

ثالثاً: أن يتصرّف تصرّف من يترقّب يوم الحساب؛ لأنّ المسؤوليّة تستلزم حساباً وعقاباً.

رابعاً: أن يعيش - تبعاً لإيمانه بالحساب والعقاب - الأهداف الكبيرة التي تتجاوز وجوده المحدود.

خامساً: أن يعيش - تبعاً لمعايشته الأهداف الكبيرة - القيمَ الخُلُقيّة، ويتعامل مع محيطه على أساسها[1].

لقد أعاد الشهيد الصدر قدس سره صياغة هذه الفكرة التي عرضها في محاضراته عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام وعن عناصر المجتمع في القرآن الكريم؛ حيث تحدّث عن ضرورة تحديد العناصر التي يتكوّن منها المجتمع؛ ليتسنّى لنا بعد ذلك دراسة طبيعة العلاقة القائمة بينها. وقد انتهى إلى وجود ثلاثة عناصر: الإنسان، والطبيعة، والعلاقة القائمة التي

(١) الصدر، محمّد باقر: أئمّة أهل البيت عليهم السلام ودورهم في تحصين الرسالة الإسلاميّة، ط١، قم المقدّسة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ.ق، ص١٣٠-١٣٥.

تحكم هذه العناصر.

هنا يقف الشهيد الصدر قدس سره عند الطرف الثالث المتمثّل بالعلاقة، مفترضاً أنّ الصيغة التي تُصاغ فيها هذه العلاقة؛ تارةً تكون ثلاثيّة، وأخرى رباعيّة. وقد عمد هنا إلى العنصر الثاني في المجتمع المتمثّل بالإنسان وفكّكه إلى (الأنا) و(الآخر)؛ لأنّ أصل المشكلة التي نحن بصدد معالجتها إنّما نشأت من تضارب المصالح الذاتيّة للفرد مع المصالح الفرديّة للفرد الآخر أو المجموعيّة للمجتمع، وبالتالي فمن المنطقي أن نعمد إلى عنصر الإنسان ونفكّكه إلى (الإنسان) و(الإنسان الآخر)، دون حاجة إلى تفكيك هذه العنصر بعدد أفراد الإنسان؛ لأنّنا لا نتحدّث عن تضارب مصلحة الإنسان مع مصالح فردٍ آخر بعينه، وإنّما المشكلة مع نوع الآخر، مع قطع النظر عن أفراده.

الصيغة الثلاثيّة للعلاقة: وهي الصيغة التي تنظّم علاقة الإنسان بالإنسان الآخر وبالطبيعة؛ فهي علاقة ممتدّة بين ثلاثة عناصر.

الصيغة الرباعيّة للعلاقة: وهي الصيغة التي تفترض إلى جانب هذه العناصر الثلاثة عنصراً رابعاً متعالياً عن المجتمع نفسه، ولكنّ المجتمع مرتبطٌ به في الوقت نفسه، وهذا الطرف الرابع هو المبدأ المفيض لهذا الكون.

ومن الطبيعي أن تُصاغ أهداف الإنسان التي تحرّكه في دائرة اختياره وفق الصيغة التي يختارها عن الكون والحياة، وهذا ما يُدخلنا إلى النقاط التالية[1].

النقطة الثانية: ضرورة كون منبع الحلول أعلى من منشأ المشكلة (المثل الأعلى الحقيقي):

إنّ من البديهي – على ضوء ما وصلنا إليه – أن لا تكون الجهة التي بيدها

(١) انظر: الصدر، محمّد باقر: المدرسة القرآنيّة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص١٠٦-١٠٩.

الحلّ جزءاً بنفسها من المشكلة ذاتها، وهذا أمرٌ بديهيٌّ وفي غاية الوضوح، وهو ما سجّله الشهيد الصدرقدس سره في مقالة له عن (مفهوم تاريخي للإنسانيّة)، حيث قال: «**وهنا يصبح من الضروري قيام حكومة تحافظ على وحدة المجتمع وتماسكه، وتقف في وجه الاتّجاه الجديد إلى الصراع والنزاع، ولا يمكن أن تنبثق هذه الحكومة الهادية من المجتمع الإنساني نفسه؛ لأنّ مصدر المشكلة لا يمكن أن يضع لها الحلّ. وهكذا يجيء دور حكومة الأنبياء عليهم السلام؛ بوصفها العلاج الوحيد للمشكلة**»[١].

وهذا ما ينقلنا إلى فكرة أخرى يطرحها الشهيد الصدرقدس سره في محاضراته عن سنن التاريخ؛ حيث يقرّر أنّ لدينا ثلاثة أنواع من المنابع - أو المثل العليا - التي يُمكن أن يستمدّ منها الإنسان قيمه ومثله، وهي على التوالي: المثل الأعلى المنخفض، والمثل الأعلى المحدود، والمثل الأعلى الحقيقي.

ويقصد الشهيد الصدرقدس سره من الأوّل: المثل الأعلى الذي يستمدّ تصوّره من الواقع نفسه، ويكون منتزعاً من الواقع الذي تعيشه الجماعة البشريّة[٢]. ومن الثاني: المثل الأعلى المنتزع من طموح الأمّة وتطلّعها إلى مستقبلها المحدود [٣]، ومن الثالث: المثل الأعلى المطلق غير المحدود الذي يرتفع - على الرغم من وجوده العيني - عن الواقع المادي[٤].

وبينما يواجه الاستمداد من المثل العليا المنخفضة والمحدودة مصيراً قاتماً لا مجال للتعرّض لتفاصيله هنا[٥]، نجد أنّ المثل الأعلى الحقيقي يمتاز بأنّه يمدّ الإنسان بقدرتين على التغيير: كميّة من ناحية مقدار الحركة تجاه هذا المثل، وكيفيّة من ناحية إزكاءِ الارتباطِ بهذا المثل المطلق شعورَ المسؤوليّة لدى الإنسان المرتبط به[٦].

(١) الصدر، ومضات، م.س، ص٨٩.
(٢) الصدر، المدرسة القرآنيّة، م.س، ص١٢١.
(٣) م.ن، ص١٣٢.
(٤) م.ن، ص١٤٠.
(٥) م.ن، ص١٢٧ وما بعدها.
(٦) الصدر، المدرسة القرآنيّة، م.س، ص١٤٤-١٤٥.

النقطة الثالثة: انصباب عمليّة التربية والتغيير على الفكر والإرادة ودور المشاعر:

إذا اتّضح الدور الذي يلعبه الدين في اتّكائه على الفطرة من أجل حلّ المشكلة الاجتماعيّة التي تولّدها الفطرة نفسها، يكون من الطبيعي أن يتركّز الحلّ عند الشهيد الصدر قدس سره في ما عبّر عنه بـ(المحتوى الداخلي للإنسان) الذي اعتبره الأساس في التغيير الاجتماعي[١]، وهو مصطلح أخذ من اهتمامه حيّزاً واسعاً في مختلف كتاباته، ولهذا نجده حاضراً لديه في (فلسفتنا)[٢]، و(المدرسة الإسلاميّة)[٣]، و(المدرسة القرآنيّة)[٤]، وفي محاضراته عن أهل البيت عليهم السلام[٥]، ومختلف مقالاته[٦]. وقد عبّر في محاضراته الأخيرة عن سنن التاريخ بأنّ هذا المحتوى مكوّن من فكر وإرادة[٧]، بينما عبّر في مقالات سابقة له عن أسس الدستور الإسلامي بالأفكار والمشاعر[٨]، ربما لأنّ المشاعر هي وقود الإرادة ومصدر تموينها.

وعلى هذا الأساس، فإنّ تربية المربّي - أو المثل الأعلى الحقيقي - للإنسان تقوم على أساس صقل فكره، وشحن إرادته ومشاعره. وستأتي مزيد إشارات لقيام الدعوة الإسلاميّة على العاطفة لدى حديثنا عن خصائص النظام التربوي الذي وضعه المثل الأعلى الحقيقي للإنسان.

النقطة الرابعة: استدعاءُ التربيةِ هيمنةَ المربّي على المربّى:

بعد هذا يقرّر الشهيد الصدر قدس سره في محاضراته عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّ الإسلام جاء بالدرجة الأولى لتربية الإنسان، لا لتعليمه

(١) الصدر، المدرسة القرآنية، م. س، ص١١٦.
(٢) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص٥١-٥٢.
(٣) الصدر، المدرسة الإسلاميّة، م.س، ص٧١.
(٤) الصدر، المدرسة القرآنيّة، م.س، ص٦٢، ٩٢، ١١٥...
(٥) الصدر، أئمّة أهل البيت عليهم السلام ...، م.س، ص١٣٤.
(٦) الصدر، ومضات، م.س، ص٩٨، ٢٧٨.
(٧) الصدر، المدرسة القرآنيّة، م. س، ص١١٦.
(٨) الصدر، ومضات، م.س، ص٢٧٨.

وتثقيفه، وهذا يستدعي أن يكون المربّي مهيمَناً على الإنسان المربّى؛ لأنّ باب التربية - بحسب الشهيد الصدر قدس سره - هو «**باب الهيمنة**» التي كلّما اتّسع نطاقها كانت أنجح وأجدى.

وحيث إنّ النظرة إلى الإنسان يجب أن تكون بوصفه فرداً من هذا المجتمع، فهذا يتطلّب أن تُمارَس الهيمنة على العلاقات الاجتماعيّة؛ وذلك من خلال تزعّم الرسالة للمجتمع من خلال الجهة التي تمثّلها[١].

أمّا مظاهر هذه الهيمنة، فهذا ما أوضحه الشهيد الصدر قدس سره بكلمة مختصرة في تمهيد كتابه (فلسفتنا) عندما تحدّث عن وظيفة الدولة الإسلاميّة التي تأخذ على عاتقها مهمّة هذه الهيمنة؛ فقد اختصر الشهيد الصدر قدس سره هذه المظاهر بقوله: «**فالدولة الإسلامية لها وظيفتان: إحداهما تربية الإنسان على القاعدة الفكرية وطبعه في اتّجاهه وأحاسيسه بطابعها، والأخرى: مراقبته من خارج وإرجاعه إلى القاعدة إذا انحرف عنها عملياً**»[٢].

فوظيفة الدولة تتلخّص إذن: في التربية والمراقبة، وهما العنصران اللذان تناولهما الشهيد الصدر قدس سره في محاضراته عن أهل البيت عليهم السلام تحت عنوان (تعميق الرسالة)، و(القضاء على الانحراف)[٣]، وقد أسّس لهما بشكل أعمق وممنهج في كرّاس (خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء)، عندما تحدّث عن خطّي الخلافة والشهادة.

- خطّ الخلافة في الإنسان: فبعد تأكيده على أنّ استخلاف الله تعالى للإنسان الذي ورد الحديث عنه في القرآن الكريم يطال كلّ ما للمستخلِف من شؤون، ومنها: الطبيعة، يؤكّد الشهيد الصدر قدس سره في الكرّاس المذكور على أنّ هذا الاستخلاف يعني عدّة أمور عبّر عنها بـ(ركائز خطّ الخلافة):

(١) الصدر، أئمّة أهل البيت عليهم السلام ...، م.س، ص١٣٥-١٣٧.
(٢) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص٦٠.
(٣) الصدر، أئمّة أهل البيت عليهم السلام ...، م.س، ص١٩١-١٩٢.

أوّلاً: انتماء البشريّة كلّها إلى محور واحد، وهو المستخلِف.
ثانياً: إقامة العلاقات الاجتماعيّة على أساس العبوديّة المخلصة لله تعالى.
ثالثاً: تجسّد روح الأخوّة العامّة في كلّ العلاقات الاجتماعيّة بعد استواء بني البشر في علاقتهم بالجهة الأصيلة.
رابعاً: أنّ الأمانة – التي هي استئمانٌ – تستدعي من المستخلَف أن يتصرّف على ضوء المسؤوليّات التي تفرضها تبعيّته للجهة المستخلِفة.

ثمّ ختم بأنّ حركة الإنسان المحدود لمّا كانت باتّجاه المبدأ المطلق تعالى، فهذا يعني أنّه في حركة دائمة نحو هذا المطلق، وخلص إلى أنّ على الجماعة التي تتحمّل مسؤوليّة الخلافة أن توفّر لهذه الحركة الكادحة والمستمرّة الشروطَ الموضوعيّة لنموّها، كما عليها أن تصيغ العلاقات الاجتماعيّة على أساس ركائز الخلافة التي تحدّثنا عنها[1].

خطّ الشهادة: وإذا كان استخلاف الجماعة البشريّة يفتح الباب أمام الإنسان للتنكّب عن خطّ المسؤوليّة المرسوم له، فقد وضع الله تعالى خطّاً آخراً أطلق عليه اسم (خطّ الشهادة)، وهو يتمثّل في التدخّل الربّاني؛ من أجل صيانة الإنسان عن الانحراف، وتوجيهه نحو أهداف الخلافة. ويتمثّل دور الشهادة في الركائز العامّة التالية:
أوّلاً: استيعاب الرسالة السماويّة والحفاظ عليها.
ثانياً: الإشراف على ممارسة الإنسان لدوره في الخلافة وتوجيهه في ما يرتبط بهذه الممارسة.
ثالثاً: التدخّل لمقاومة الانحراف، وإنقاذ المسيرة من الضلال.

وسجّل الشهيد الصدر قدس سره بعض التفاصيل المرتبطة بالتمييز بين الأصناف الثلاثة للشهداء – الأئمّة لا مجال لذكرها حاليّاً[2].

(١) الصدر، محمّد باقر: الإسلام يقود الحياة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص١٢٨-١٣٤.
(٢) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م. س، ص١٣٥-١٤٠.

انسحاب الصيغة الرباعيّة لعلاقات المجتمع على تقويم العمل:

ويُمكننا - تتميماً للبحث - أن نشير إلى موضوع طرحه الشهيد الصدر قدس سره في أبحاثه، ما يُمكن عدّه مترتّباً على تبنّي الصيغة الرباعيّة للعلاقة الحاكمة على عناصر المجتمع؛ حيث تفضي بنا هذه الرؤية إلى الاعتقاد بأنّ الأعمال التي يقوم بها الإنسان تستمدّ قيمتها من دوافعها لا منافعها؛ لأنّ الإسلام يؤمن بأنّ الجانب الموضوعي من التعايش الاجتماعي وحياة الناس يعتبر صورةً عن حقيقة أعمق وأخطر تعيش في داخل الإنسان، فقبل أن يهتمّ بصناعة علاقات اجتماعيّة بين الناس؛ ذات منافع وفوائد في الحقل الاجتماعي، فإنّه يهتمّ بصناعة إنسان نظيف، ويستهدف قبل كلّ شيء تكوين محتواه الداخلي والروحي؛ وفقاً لمفهومه.

وفي هذا الضوء الإسلامي قد يكون العمل الضئيل التافه في مظهره الاجتماعي أرفع وأسمى من عمل جبّار يدوّي له التاريخ، وبهذا يفتح الإسلام السبيل أمام أيّ فرد - مهما كانت إمكاناته وقدرته على النفع الاجتماعي والعمل النافع - للارتقاء إلى أسمى درجة في سلّم النفس البشرية ومراحل كمالها الروحي، ويفرض على المجتمع أن يقيم تقديراته للأشخاص على مقدار ما تكشف عنه الأعمال؛ من أرصدة روحية ونفسية، لا على المظاهر الخلاّبة الخاوية مهما بدت عظيمة[1].

كلمة عن قناة التربية (الوحي):

لكي نأخذ صورة أكثر وضوحاً عن هذه العلاقة يتوجّب علينا أن نحلّل العناصر الثلاثة للتجربة الإسلاميّة كما يقرّرها الشهيد الصدر قدس سره، وهي على التوالي: المربّي، والتنظيم التي يتكفّل تحقيق التربية، وحقل هذا التنظيم المتمثّل في الأمّة[2].

---

(١) الصدر، محمّد باقر: العمل الصالح في القرآن، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٣٣٩-٣٤٤.

(٢) الصدر، أئمّة أهل البيت عليهم السلام ...، م.س، ص١٣٨.

ونحن لن نتناول بطبيعة الحال الحديث عن المربّي؛ بوصفه مربيّاً، بل سنتحدّث في الواقع عن قناة التربية التي تتيح للدولة الإسلاميّة تربية الإنسان، وهي المتمثّلة في الوحي.

يعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ الوحي الذي يتمثّل في اتّصالٍ خاصٍّ بين الإنسان وبين الله يعدّ ضرورة من ضرورات تخليد الإنسان على وجه الأرض، وأنّ الله تعالى أودع الإنسانَ الاستعداد الكامن والأرضيّة الصالحة لإفاضة هذه الموهبة منه سبحانه وتعالى، ضمن شرائط وظروف موضوعيّة وذاتيّة معيّنة.

وفي هذا الصدد قرّر الشهيد الصدر قدس سره حقيقةً ترتبط بطبيعة الإنسان؛ حيث اعتبر أنّ الإنسان خُلِقَ حسّيّاً أكثر منه عقليّاً؛ بمعنى أنّه يتفاعل مع حسّه أكثر ممّا يتفاعل مع عقله، ولهذا حتّى لو آمن بالنظريّات إيماناً عقليّاً فهي عادةً لا تنهضه وتحرّكه إلّا في حدود ضيّقة جدّاً. وهذا بخلاف الحسّ الذي يمتلك تأثيراً أقوى وآكد على تحريك الإنسان. ولهذا - كما يقول الشهيد الصدر قدس سره - كان الإنسان على طول الخطّ في تاريخ المعرفة البشريّة أكثر ارتباطاً بمحسوساته من معقولاته، ومن هنا قرن إثبات أيّ دين بالمعجزة.

إذن، بحسب طبيعة الإنسان وجهازه المعرفي فإنّ الحسّ هو المؤثّر الأوّل فيه والمربّي الأوّل له، ثمّ يأتي العقل من بعده في المرتبة الثانية. ويتفرّع على ذلك أنّه لكي يُربّى الإنسان على أهداف السماء؛ فإنّه لا بدّ من أن يُربّى على أساس الحسّ. ولكي يتحقّق ذلك فلا بدّ من أن يمتلك الإنسان حسّاً يدرك به القيم والمثل والمفاهيم والتضحية في سبيلها إدراكاً حسّيّاً لا إدراكاً نظريّاً، وقد عبّر الشهيد الصدر قدس سره عن هذا الحسّ بـ(الاستعداد الكامن)، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنّه لا يقصد من الحسّ خصوصاً الحسّ الظاهري، بل إمّا الباطني وإمّا الأعمّ منهما. وهنا بالتحديد يأتي الحديث عن جانبٍ من جوانب الوحي، علماً أنّ الشهيد

الصدر قدس سره أشار إلى وجود جوانب أخرى لم يتطرّق إليها.

بعد ذلك يؤكّد الشهيد الصدر قدس سره على أنّ هذا الكلام لا يعني أنّ هذا الحسّ متوافر لدى كلّ إنسان بشكله الفعلي، شأنه في ذلك شأن أيّ قدرة أو قابليّة خاصّة تتفاوت بين شخص وآخر، بل إنّ هذه القدرة والقابليّة تخرج إلى مرحلة الفعليّة عند أشخاص معيّنين - هم الأنبياء عليهم السلام - بحيث يصبحون بدورهم تجسيداً خارجيّاً لهذه المثل، ويؤدّون من خلال ذلك دور المربّي الحسّي لسائر الناس.

ومن هنا، ننتهي إلى أنّ القابليّة الحسيّة لإدراك المثل والقيم تكون في بعض الأشخاص في أعلى درجاتها بحيث يتّصلون بها ويعيشونها في أعلى درجاتها، وهذا الاتّصال هو عبارة أخرى عن تلقّي الوحي، ثمّ يتحوّلون أنفسهم إلى مصدر حسّي يزوّد الناس الآخرين بهذه القيم والمثل من خلال تجسيدها والتمثّل بها، وهو ما يعبّر عنه الشهيد الصدر قدس سره باستنزال المثل والقيم إلى مستوى الحسّ[1].

د. علاقة الإنسان المربّى بالمبدأ والإنسان والطبيعة (أركان الصيغة الرباعيّة):

ذكرنا سابقاً أنّ المجتمع يتكوّن من ثلاثة عناصر: الإنسان، والطبيعة، والعلاقة الحاكمة في هذا المجتمع. وذكرنا أيضاً أنّ لهذه العلاقة صيغتين: رباعيّة: تتألّف من فرد الإنسان والإنسان الآخر والطبيعة والمبدأ، وثلاثيّة: تستبعد العنصر الأخير، وهو المبدأ. ومن الطبيعي أن تتلوّن علاقات الإنسان بلون الصيغة التي يختارها في دائرة الاختيار الممنوح إليه بمقتضى طبعه. ومن هنا، فإنّنا سنشير - وبشكل مقتضب جدّاً - إلى علاقة الإنسان - أحد الأركان الأربعة للصيغة الرباعيّة - بسائر أركان هذه الصيغة.

(١) الصدر، أئمّة أهل البيت عليهم السلام ...، م.س، ص٦٦-٧٧.

علاقة الإنسان بالمبدأ:

وقد تقدّم معنا - أثناء الحديث عن دور الخلافة - أنّ الإنسان المؤمن بالمبدأ (الله تعالى) يتعامل معه معاملة الفرع للأصل، ومعاملة المتلقّي للمُلقي، وهو ما لن نتوقّف عنده كثيراً.

علاقة الإنسان بأخيه الإنسان والحاجة إلى الحكومة:

يعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ مدارك النوع الإنساني - بوصفه نوعاً - لم تعطَ له دفعةً واحدة، وإنّما تنمو وتتكامل خلال التجربة التى تخوضها الإنسانيّة عبر آلاف السنين، فإذا تناولنا الإنسان في بداية شوطه التجريبي فمن الطبيعي أن تتحدّد دوافعه وتصوّراته بما تمليه عليه الفطرة المشتملة على قوّة موجّهة له تهديه إلى استخدام الطبيعة لمصالحه والانتفاع بكلّ ما حوله. ومن هنا، ينبثق التفكير الاجتماعي عند الإنسان باعتبار إمكان انتفاعه بأخيه الإنسان. ولمّا كان هذا الشعور متبادلاً بين أفراد الإنسان يتكوّن المجتمع الإنساني على أساس هذا الشعور النابع من الفطرة، وبذلك يكون المجتمع فطريّاً.

لكن، بعد أن تستمرّ الإنسانيّة وتواصل تجاربها تصبح القوّة الفطريّة نفسها التي كانت توحي إلى الناس بالاجتماع والتعاون (حبّ الذات) سبباً في إثارة النزاع والصراع، فيصرف الإنسان إمكاناته التي يمتاز بها على الأفراد الآخرين في سبيل مصالحه الخاصّة، وفي النهاية تدفعه إلى استخدام الأفراد الآخرين لتحقيق تلك المصالح. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى قيام حكومة تحافظ على وحدة المجتمع وتماسكه، وتقف في وجه الاتّجاه الجديد إلى الصراع والنزاع[1].

ولم يعد صعباً أن نحدّد - على ضوء رؤى الشهيد الصدر قدس سره المتقدّمة - أنّ ما يُمكنه أن يتحكّم بهذه العلاقات السلبيّة ويخمد نارها هو ما تقدّم معنا في نظرة الإنسان إلى الكون - وبالتالي إلى أخيه الإنسان - نظرة الخليفة

(١) الصدر، ومضات، م.س، ص٨٨ - ٨٩.

الذي يملي عليه موقعه -بوصفه خليفةً- أن يتصرّف مع كافّة أفراد جنسه الذين يشترك معهم في الخلافة على أساس الأخوّة.

وللشهيد الصدر قدس سره في هذا المجال الكثير من الكلام المرتبط بالجانب الاقتصادي، وهو خارجٌ عن محلّ الكلام.

علاقة الإنسان بالطبيعة (إلباس الأرض إطار السماء):

من الموضوعات المهمّة التي يقرّرها الشهيد الصدر قدس سره في مقدّمة الطبعة الثانية من كتابه الشهير (اقتصادنا): حديثه عن (نظرة الإنسان المسلم إلى الأرض من منظار السماء)؛ فقد اعتبر أنّه نتيجة لشعور الإنسان المسلم بتحديد داخلي يقوم على أساس أخلاقي لصالح الجماعة التي يعيش ضمنها، لذلك فإنّه يحسّ بارتباط عميق بالجماعة التي ينتسب إليها وانسجام بينه وبينها بدلاً عن فكرة الصراع التي سيطرت على الفكر الأوروبي الحديث.

وبعد أن يؤكّد على أنّ نظرة إنسان العالم الإسلامي إلى السماء قبل الأرض يمكن أن تؤدّي إلى موقف سلبي تجاه الأرض وما في الأرض من ثروات وخيرات؛ يتمثّل في الزهد، أو القناعة، أو الكسل؛ إذا فصلت الأرض عن السماء، يقرّر بأنّه إذا ألبست الأرض إطار السماء وأعطي العمل مع الطبيعة صفة الواجب ومفهوم العبادة فسوف تتحوّل تلك النظرة الغيبيّة لدى الإنسان المسلم إلى طاقة محرّكة وقوّة دفع نحو المساهمة بأكبر قدر ممكن في رفع المستوى الاقتصادي. خاصّةً إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الإيجابي الذي يُمكن أن يلعبه الإحساس بالجماعة والارتباط بها؛ حيث يُمكن أن يساهم في تعبئة طاقات الأمّة الإسلامية للمعركة ضدّ التخلّف؛ إذا أعطي للمعركة شعارٌ يلتقي مع ذلك الإحساس؛ كشعار الجهاد في سبيل الحفاظ على كيان الأمّة وبقائها، فيكون إعداد القوى - بما فيها القوى الاقتصاديّة التي يمثّلها مستوى الإنتاج - جزءاً من معركة الأمّة وجهادها للاحتفاظ بوجودها وسيادتها.

وفي النهاية يؤكّد الشهيد الصدر قدس سره على فكرة في غاية الأهمّيّة، وهي أنّ اتّجاه إنسان العالم الإسلامي إلى السماء لا يعني بمدلوله الأصيل

استسلامه للقدر، واتّكاله على الظروف والفرص، وشعوره بالعجز الكامل عن الخلق والإبداع، بل إنّ هذا الاتّجاه لديه يُعبّر في الحقيقة عن مبدأ خلافة الإنسان في الأرض، فهو يميل بطبيعته إلى إدراك موقفه في الأرض؛ باعتباره خليفة لله، ولمفهوم الخلافة هذا - الذي تناولناه سابقاً - عظيمُ دورٍ في التأكيد على قدرة الإنسان وطاقاته التي تجعل منه خليفة السيّد المطلق في الكون، خاصّةً إذا لاحظنا أنّ الأخذ بالإسلام أساساً للتنظيم العامّ يتيح للإنسان أن يقيم حياته كلّها - بجانبيها الروحي والاجتماعي - على أساس واحد؛ لأنّ الإسلام يمتدّ إلى كلا الجانبين.

وينتهي الشهيد الصدر قدس سره من هذا إلى أنّ «إلباس الأرض إطار السماء يفجّر في الإنسان المسلم طاقاته ويثير إمكاناته»[1]، وهو ما أعاد التأكيد عليه في (الإسلام يقود الحياة)[2]، ويفرّع رؤيته إلى الاقتصاد الإسلامي على هذه الرؤية، وهو ما لا مجال إلى بحثه في هذه العجالة.

٢. خصائص المنهج التربوي (الرسالة)، والمهمّة الرئيسة للاجتهاد الإسلامي:

لقد خلّف الشهيد الصدر قدس سره العديد من النصوص التي تناول فيها خصائص الرسالة الإسلاميّة. وتنشأ الحاجة لإشارة إلى هذه الخصائص من أنّ النظر إليها من هذا المنظور - الآتي - يساهم بدرجة كبيرة في إكمال الصورة التي رسمناها إلى الآن عن ما قدّمه الإسلام في حلّ مشكلات الإنسان. وسنقوم في ما يلي باستعراض أهمّ هذه الخصائص، متحرّرين من التنظيم الذي جاء في كلمات الشهيد الصدر قدس سره في مواضع متعدّدة وبصيغ متعدّدة، تختلف من حيث الكليّة والجزئيّة، ومن حيث اللحاظ، الأمر الذي سيترك تشويشاً لا مفرّ منه.

بشكل عام، يعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ كلّ دعوة ذات رسالة تحتاج

(١) الصدر، اقتصادنا، م.س، ص٣١-٣٤.
(٢) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م.س، ص١٩٢.

إلى مجموعة من المقوّمات الروحيّة، وقد عدّ من أهمّها:

- **المقوّم العقدي التقديسي:** فبمقدار ما يرسخ هذا الطابع التقديسي اليقيني في نفوس الدعاة تزداد اندفاعاتهم وتتضاعف طاقاتهم. ومن الواضح أنّ هذا المقوّم متوافر في الرسالة الإسلامية؛ لأنّها ليست نتيجة اجتهاد معيّن يكون عرضةً للخطأ أو حصيلة تجارب محدودة قد لا تصوّر الواقع تصويراً كاملاً، وإنّما هي الرسالة الخاتمة التي اصطفاها الله سبحانه للإنسانية.
- **الأمل:** إذ لو فقدت الدعوة أملها في الفوز والنجاح؛ فقدت بذلك وجودها ومعناها الحقيقي.
- **الجدليّة بين الدافع الذاتي والدافع المثالي:** ويحلّ الإسلام هذه المشكلة من خلال إقناع المسلم بأنّ الإخلاص لهذه الرسالة والدعوة إليها والتضحية في سبيلها مكسب شخصيّ قبل أن يكون مكسباً مثالياً أو اجتماعياً[1].

وفي مقام تحليله لعناصر النظام الإسلامي يستعرض الشهيد الصدر قدس سره العناصر الأربعة التالية:

- **المحتوى التشريعي للنظام الإسلامي:** وهو أحكام الشريعة الإسلاميّة التي عالجت تنظيم حياة الإنسان.
- **الواضع للنظام:** وهو الله تعالى؛ لأنّنا بوصفنا مسلمين نؤمن بأنّ المحتوى التشريعي المستمدّ من الكتاب والسنّة كلّه نزل عن طريق الوحي على خاتم النبيّين صلى الله عليه وآله وسلم.
- **الهدف من النظام الإسلامي:** وهو التربية الشاملة للإنسانيّة في كلّ مجالات حياتها ونشاطها.
- **الصياغة القانونيّة للنظام الإسلامي:** وهذه الصياغة هي العمليّة التي يتحمّل مسؤوليّتها الفقه الإسلامي، ويمارسها فقهاء الإسلام من خلال

(١) الصدر، محمّد باقر: رسالتنا، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص١٥-١٨.

استنباطهم لأحكام الشريعة الإسلاميّة من الكتاب والسنّة.

وحيث إنّ الهدف هو الذي يحدّد نوعيّة المحتوى التشريعي، والواضع هو الذي يحدّد الهدف؛ فإنّنا حين ندرس خصائص النظام الإسلامي ومزاياه؛ بوصفه نظاماً دينيّاً، يجب أن ندرسها من خلال هذه العناصر وترابطها ونوعيّة تأثير كلّ واحد منها على الآخر[١].

ونكتفي في ما يلي بالإشارة إلى مجموعة من الخصائص التي وردت في كلمات الشهيد الصدر قدس سره، في خصائص الرسالة والنظام:

أ - استيعاب المشرّع لكلّ الخبرات[٢].

ب - قدرة النظام الإسلامي على إنشاء القيم الخلقيّة: إذ - كما رأينا - فإنّ النظام الإسلامي يربّي الفرد المسلم على النظرة الدينيّة إلى الحياة والكون. وفي هذه النظرة الدينيّة يدرك الإنسان أنّه يسير على خطّ طويل لا يحدّده الموت، وأنّ الموت ليس إلّا انتقالاً من مرحلة معيّنة في هذا الخطّ إلى مرحلة أخرى أوسع أفقاً وأرحب مجالاً وأطول بقاءً. وحين يزرع التنظيم الاجتماعي البذور الأخلاقيّة في نفوس الأفراد ويجعل من القيم الخلقيّة قوى فعّالة في سلوكهم وحياتهم، يحصل من ناحية على ضمانات ذاتيّة للتنفيذ والإجراء؛ نابعة من شعور الفرد بالمسؤوليّة الأخلاقيّة، ويستطيع من ناحية أخرى أن يتسامى بالفرد تدريجاً ويفجّر كلّ طاقات الخير فيه، ولا يعود النظام مجرّد تحديد خارجي صارم لتصرّفات الأفراد، بل يصبح مجالاً يتسامى الأفراد ضمن إطاره وخلال تطبيقه روحيّاً، ويحقّقون المثل الصالح للإنسانيّة على الأرض[٣].

ج - ارتفاع النظام الإسلامي عن الواقع يتيح له القدرة على تغييره: وهو ما تحدّثنا عنه سابقاً عند اشتراط كون المربّي مثلاً أعلى حقيقيّاً للإنسان[٤].

(١) الصدر، ومضات، م.س، ص١٠٥-١٠٦.
(٢) م.ن، ص١٠٦.
(٣) الصدر، ومضات، م.س، ص١١٠.
(٤) م.ن، ص١١٢.

د - عدم ارتباط النظام الإسلامي بالعامل الاقتصادي: حيث يميّز الإسلام بين علاقة الإنسان بالطبيعة وبين علاقته بأخيه الإنسان، خلافاً للأنظمة التي تربط العلاقات الاجتماعيّة بعامل الإنتاج الاقتصادي[١].

هـ - انسجام الشريعة مع العقيدة وتوافق الجانب الروحي مع الجانب الاجتماعي: يعتقد الشهيد الصدرقدس سره بأنّ الإسلام - بوصفه المبدأ الوحيد القادر على حلّ مشكلة الإنسان - يتمتّع بالخصوصيّتين الرئيستين التاليتين:

أوّلاً: القدرة على إيجاد الانسجام بين التشريع والعقيدة.

ثانياً: القدرة على التوفيق بين الجانب الروحي والجانب الاجتماعي من حياة الإنسان المسلم، خلافاً للأنظمة الاجتماعيّة الأُخرى التي لا تعالج إلاّ جانب العلاقات الاجتماعيّة من حياة الإنسان، تاركةً - على الأغلب - الجانب الروحي الذي يشمل علاقة الإنسان بربّه وتنميته لإرادته وأخلاقه ومُثُله[٢].

٣- دور القرآن الكريم في جانبَي العقيدة والشريعة: لكي نوضّح دور القرآن الكريم في عمليّة التربية ضمن مجالي العقيدة والشريعة، يُمكننا - ضمن هذه العجالة - تلخيص وجهة نظر الشهيد الصدرقدس سره في النقاط التالية:

أ - القرآن الكريم هو الحجّة الأولى والمربّي الأوّل والمرجع الأعلى: يحتلُّ القرآن الكريم في المنظومة الإسلاميّة مساحةً واسعة على مختلف الصعد: التربويّة، والنفسيّة، التشريعيّة، وغيرها. وهو «**الذي أنزل بمعناه ولفظه على سبيل الإعجاز وحياً على أشرف المرسلين**-»[٣]، وهو نصٌّ سالمٌ عن التحريف، فشكّلت سلامته هذه «**الشرطَ الضروري لقدرة هذه**

(١) الصدر، ومضات، م. س، ص١١٤.
(٢) م.ن، ص١٠٠-١٠٢.
(٣) الصدر، محمّد باقر: المعالم الجديدة للأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدرقدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٤٨.

الرسالة على مواصلة أهدافها»[١]. وهو حجّة على أصل الدين قبل مرتبة الأولياء؛ فإنّ «**ربط الناس بالإمام فرع إقامة الحجّة على أصل الدين، المتوقّفة على فهم القرآن وإدراك مضامينه**»[٢]. «**ولا يزال القرآن الكريم كما كان بالأمس وحده القادر على إعطاء هذه الرسالة وإنشاء الأمّة على أساسها؛ بوصفها قوّة رائدة إلى طريق الخلاص للبشريّة كلّها... واليوم يجب لكي يؤدّي القرآن الكريم دوره من جديد - أن ينشئ القيادة الصالحة ثمّ الأمّة الواعية. فلا بدّ للمسلمين أن يختمر القرآن في عقول القادرين منهم على الارتفاع إلى مستوى الرسالة الإسلاميّة والاندماج في إطارها؛ ليحصل القرآن عن هذا الطريق على قيادة واعية تعبّد له الطريق إلى قلوب الناس جميعاً وعقولهم؛ ليمارس بالتدريج بناء الأمّة وتربيتها**»[٣].

وهذه الأهمّيّة الكبرى التي يحتلّها القرآن الكريم ودعوة المسلمين إلى الانصهار به تسير في سياق أنّ التعبّد بالنصّ الإسلامي - أيّ النص الصحيح - يعبّر عن أرقى درجات الانصهار بالرسالة؛ وذلك على أساس «أنّ الاتّجاه الذي يمثّل التعبّد بالنصّ يمثّل الدرجة العليا من الانصهار بالرسالة والتسليم الكامل لها، وهو لا يرفض الاجتهاد ضمن إطار النصّ وبذل الجهد في استخراج الحكم الشرعي منه»[٤].

أمّا علاقة القرآن الكريم بسائر مصادر الشريعة، فيكفينا - حتّى إذا أهملنا ما ورد بشكل مفصّل جدّاً في بحث التعارض من علم أصول الفقه - أن نشير إلى قول الشهيد الصدر قدس سره في (فدك في التاريخ): «ونعرف ممّا سبق أن صيغة الحديث لو كانت صريحة في ما أراده الخليفة لها من المعاني لناقضت القرآن الكريم، ومصيرها الإهمال

(١) الصدر، موجز في أصول الدين، م.س، ص٨٨.

(٢) الصدر، محمّد باقر: دروس في علم الأصول، الحلقة الثانية، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٣٠٩-٣١٠.

(٣) الصدر، ومضات، م.س، ص٢١٧-٢١٨.

(٤) الصدر، محمّد باقر: التشيّع والإسلام(بحث حول الولاية)، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٥٥-٥٦.

حينئذٍ... لأنّ المعارض للقرآن باطل بلا ريب؛ لأنّه الحقّ، وهل بعد الحقّ إلّا الضلال؟!»[١]؛ إذ «لا يجوز أن يرد من جهتهم عليهم السلام ما يضادّ القرآن وينافيه»[٢]، ولهذا إذا تعارض النصّ القرآني مع خبر الواحد «قُدّم الدليل القرآنيّ القطعيّ ولم يكن خبر الواحد حجّةً في مقابله»[٣]، فيسقط في مادّة الاجتماع إذا عارضه بالعموم من وجه[٤].

ب - روح القرآن الكريم هي الحاكمة على نصوص الشريعة: من الأفكار المهمّة جدّاً التي يظهر ميلُ الشهيد الصدر قدس سره إلى تبنّيها، والتي من شأنها أن تُحدث تغييراً جوهريّاً في تحديد الموقف من العلاقة التي تحكم القرآن الكريم بالسنّة الشريفة، ولكن لم يتسنَّ له تطبيقها وتسييلها بنحوٍ كافٍ: فكرة حكومة الروح العامّة للقرآن الكريم على النصوص؛ حيث قال - بعد مقدّمات وأبحاث لا يسعنا التعرّض لها -: «**قد أشرنا في ما سبق إلى أنّه يمكن تفسير مفاد هذه الأخبار بنحو آخر لا يُحتاج معه إلى جلّ الأبحاث المتقدّمة، وذلك التفسير هو: أنّه لا يبعد أن يكون المراد من طرح ما خالف الكتاب الكريم، أو ما ليس عليه شاهد منه: طرح ما يخالف الروح العامّة للقرآن الكريم، وما لا تكون نظائره وأشباهه موجودة فيه. ويكون المعنى حينئذٍ: أنّ الدليل الظنّي إذا لم يكن منسجماً مع طبيعة تشريعات القرآن ومزاج أحكامه العامّ؛ لم يكن حجّة، وليس المراد المخالفة والموافقة المضمونيّة الحدّيّة مع آياته**»[٥].

(١) الصدر، محمّد باقر: فدك في التاريخ، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص١٥٧.

(٢) الصدر، محمّد باقر: بحوث في شرح العروة الوثقى، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ج٣، ص٣٠٩.

(٣) الصدر، دروس في علم الأصول، الحلقة الثانية، م.س، ص٣٨٣.

(٤) الصدر، محمّد باقر: دروس في علم الأصول، الحلقة الثالثة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٣٥١؛ الصدر، بحوث في شرح العروة الوثقى، م.س، ج١، ص٨٣.

(٥) الصدر، محمّد باقر: بحوث في علم الأصول، تقرير السيد محمود الهاشمي، بيروت، دار الغدير، ١٩٩٦م، ج٧، ص٣٣٣-٣٣٥؛ وانظر: الصدر، محمّد باقر: مباحث الأصول، تقرير السيد كاظم الحائري، مكتب السيّد الحائري بقم المقدّسة، سنوات مختلفة، ق٢، ٥، ص٦٥٢-٦٥٣.

ج - **عدم نفاد القرآن الكريم يؤمّن جانب الشموليّة:** إنّ من خصائص القرآن الكريم الهامّة، والتي تشكّل مبرّراً معرفيّاً لبحث التفسير الموضوعي: ديمومته وعدم نفاد كلماته؛ فإنّ «**كلمات الله تعالى لا تنفد، والسير نحوه لا ينقطع، والتحرّك في اتّجاه المطلق لا يتوقّف**»[١]، و«**القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي بين أيدينا الذي يوفّر للإنسان جانب الشموليّة في فكره.**

ومن هنا، فلا ينبغي أن يحلّ بديلاً عنه أيّ كتاب من الكتب الأخرى؛ فإنّ بعض الدراسات القائمة في أصول العقائد ومسائلها أو في الفكر الإسلامي يحتاج إليها الإنسان في تعلّمه، ولكن من غير الممكن أن يتجاهل الكتاب الكريم؛ بوصفه المصدر الأساس للفكر الإسلامي الشامل؛ لأنّ الشموليّة مفقودة في غير كتاب الله عزّ وجلّ»[٢].

أمّا ما نزل القرآن الكريم لعلاجه، فلا ينبغي افتراضه مانعاً دون الاستفادة المتجدّدة والمعاصرة منه، وهو ما تشير إليه الروايات المعروفة بـ(أخبار الجري)، والتي معناها «**أنّه إذا ورد حكم عامّ أو مطلق فلا ينبغي فرض تخصيصه وتقييده بخصوص الظروف والملابسات التي اشتمل عليها المصداق الذي كان سبب النزول لذلك الحكم العامّ**»[٣].

د - **القرآن الكريم يبني الحياة إلى جانب إعماره القلوب:** إنّ «**القول بأنّ الشريعة تنظّم سلوك الفرد لا المجتمع يتناقض مع نفسه، إضافةً الى اصطدامه بتلك النصوص**[٤]؛ **لأنّه حين يفصل سلوك الفرد وتنظيمه عن تنظيم المجتمع يقع في خطأ كبير؛ من ناحية أنّ النظام الاجتماعي لأيّ جانب من الجوانب العامّة في المجتمع - سواء أكان اقتصاديّاً، أم سياسيّاً، أم غير ذلك - يتجسّد في سلوك الفرد، فلا يمكن**

(١) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م.س، ص٢٣.
(٢) الصدر، محمّد باقر: خصائص الفكر الإسلامي، نسخة غير منشورة، ص١٦.
(٣) الصدر، بحوث في شرح العروة الوثقى، م.س، ج١، ص٤٤.
(٤) وهي نصوص سبق للشهيد الصدر قدس سره أن عرضها في بحثه.

تنظيم سلوك الفرد بصورة منعزلة عن تنظيم المجتمع»[١]، فكان «**الإسلام ثورة لا تنفصل فيها الحياة عن العقيدة، ولا ينفصل فيها الوجه الاجتماعي عن المحتوى الروحي، ومن هنا كان ثورةً فريدةً على مرّ التاريخ**»[٢].

وعلى هذا الأساس، لم يكن القرآن الكريم كتاباً سماويّاً يعمر قلوب الناس فحسب، بل هو كتاب بناءٍ للحياة؛ فإنّ «**القرآن لا يحمي العالم الإسلامي من النفوذ الكافر ولا يهدّد البلاد الاستعماريّة بالذات لو لم يكن كتاب دين يعمر القلوب، ومبدأ بناء لحياة الأمم**»[٣]، وذلك من خلال تطبيقه على الأرض؛ فإنّ «**هذا القرآن الكريم مجرّد كونه فطريّاً لا يكفي لحلّ مشكلة الأمّة، بل لا بدّ وأن نقول للمجتمع: إنّ هذا القرآن جاهز لأنْ يُطبّق، وأن يَحلّ مشاكلكم في كلّ لحظة وفي أيّ وقت، ويأخذ طريقه إلى الحياة**»[٤].

وكيف لا يكون كذلك! وقد «**دأب القرآن الكريم على أن يتحدّث إلى الأُمّة في قضايا الحكم؛ توعيةً منه للأمّة على دورها في خلافة الله على الأرض**»[٥]، فقدّم الدين صوراً رائعةً «**في نصوص القرآن؛ ليربط بين الدوافع الذاتيّة وسُبُل الخير في الحياة، ويطوّر من مصلحة الفرد تطويراً يجعله يؤمن بأنّ مصالحه الخاصّة والمصالح الحقيقيّة العامّة للإنسانيّة التي يحدّدها الإسلام مترابطتان**»[٦].

ومن هنا، اعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ القرآن الكريم نزل مرّتين: «**نزل دفعة ككلّ؛ لإعداد القائد، ونزل تدريجيّاً كأجزاء؛ لإعداد الأمّة**»[٧].

(١) الصدر، المدرسة الإسلاميّة، م.س، ص١٤٦.
(٢) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م.س، ص٣٢.
(٣) الصدر، ومضات، م.س، ص٢٩٠.
(٤) م.ن، ص٤٠٥.
(٥) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م.س، ص١٥٣.
(٦) الصدر، اقتصادنا، م.س، ص٣٥٧.
(٧) الصدر، ومضات، م.س، ص٢١٦.

أمّا الأبعاد التغييريّة التي طالها القرآن الكريم فهي تتلخّص - من وجهة نظر الشهيد الصدرقدس سره - بالتالي:

- تحرير القرآن للإنسان من الوثنية.
- تحرير القرآن للعقول.
- تحرير القرآن للإنسان من عبودية الشهوة[1].

٤- الشريعة والنظام:

أ - شموليّة النظام وواقعيّته: ربّما يكون واضحاً لمتتبّعي تراث الشهيد الصدرقدس سره الفكري أنّه كان كثير الاستحضار لثنائي(النصّ - الواقع)، وقد تجلّى هذا الثنائي في مختلف كتاباته بعدّة مظاهر لا يسعنا التعرّض لها في هذه العجالة.

وبشكل عامّ، يعتقد الشهيد الصدرقدس سره أنّ الشريعة جاءت شاملةً لجميع مجالات الحياة، مستوعبةً لها؛ فإنّ «**شمول الشريعة واستيعابها لجميع مجالات الحياة من الخصائص الثابتة لها.. فنحن نستطيع أن نجد في هذه المصادر نصوصاً تؤكّد بوضوح على استيعاب الشريعة وامتدادها إلى جميع الحقول التي يعيشها الإنسان، واعتنائها بالحلول لجميع المشاكل التي تعترضه في شتّى المجالات**»[2]؛ فما نتوقّعه من الفكر الإسلامي صفة الشمول من ناحية، وصفة الواقعيّة من ناحية أخرى، أي: أن يتناول الواقع؛ لأنّ الفكر الإسلامي كلّه مرتبط بالواقع الخارجي وليس لدينا فيه ما هو غير مرتبط به، ولكنّ هذا الواقع فيه غيب وفيه شهادة. والذي يحرّك الإنسان في الحقيقة عبارة عن أمرين: إيمانه بواقعيّة الفكر أوّلاً، وإيمانه بشموليّته ثانياً.

وباعتبار أنّ مصدر الفكر الإسلامي هو مصدر الواقع نفسه، فهو من

(١) الصدر، محمّد باقر: علوم القرآن، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدرقدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٢٣٥-٢٤٦.

(٢) الصدر، محمّد باقر: المدرسة الإسلاميّة، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدرقدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص١٤٤-١٤٥.

ناحيةِ عنصر الواقعيّة مطابقٌ للواقع مائة في المائة، ومن ناحية عنصر الشموليّة هو أقدر من أيّ فكر آخر مطروح على تحريك الإنسان؛ فهو قادرٌ على تحريك الإنسان بأعلى مراتب التحريك ودرجاته[١].

وعلى هذا الأساس ردّ الشهيد الصدر قدس سره فكرة نقصان الشريعة وعدم كفاية الكتاب والسنّة، واعتبرها فكرةً تطوّرت «**وتفاقم خطرها بالتدريج؛ إذ انتقلت الفكرة من اتّهام القرآن والسنّة - أي البيان الشرعي - بالنقص وعدم الدلالة على الحكم في كثيرٍ من القضايا إلى اتّهام الشريعة نفسها بالنقص وعدم استيعابها لمختلف شؤون الحياة، فلم تعد المسألة مسألةَ نقصان في البيان والتوضيح، بل في التشريع الإلهي بالذات**»[٢].

ب - قيام النظام على الفكر والعاطفة: يعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ الإسلام يُزاوج بين الفكر والعاطفة، ويجمع بين العقيدة وما تتطلّبه من ألوان الانفعال والإحساس حتى تدبّ الحياة في العقيدة وتصبح مصدرَ حركة وقوّةَ دفع، وليست مجرّد فكرة عقلية لا يخفق ولا يستجيب لها الحسّ ولا تتدفّق بالحياة.

وهذه هي السياسة العامّة للدعوة الإسلامية. فهي دعوة فكر وعاطفة، أو بالأحرى دعوة إلى عقيدة بكلّ ما تتطلّبه من مفاهيم وعواطف، وليست دعوةً فكريةً خالصةً تستهدف تطوير العقيدة طبقاً لها وتقف عند هذا الحدّ؛ كالمذاهب الفلسفية المجرّدة، كما أنّها ليست في مستوى الدعوات العاطفية المنخفضة التي تستغلّ العاطفة فحسب وتعنى بتربيتها دون أن تقوم على أُسس فكرية خاصّة، بل للدعوة الإسلامية طريقتها الخاصّة في مزج الفكرة بالعاطفة، وتفجير العواطف على أساس فكري، وبذلك تبقى محتفظة بالطابع الفكري، بالرغم من اهتمامها بالجانب العاطفي وتنميته في الشخصية الإسلامية؛ لأنّها تستوحي كلّ عاطفة من مفهوم معيّن من

(١) صدر، محمّد باقر: خصائص الفكر الإسلامي، نسخة غير منشورة، ص١٣-١٤، ١٧.
(٢) الصدر، محمّد باقر: المعالم الجديدة للأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٥٤.

مفاهيمها عن الحياة، والكون، والإنسان. وبهذا تكون العواطف الإسلامية دائماً نتيجة المفاهيم والأفكار الإسلامية وانعكاسات انفعالية لها، ولا يريد الإسلام للمفاهيم والأفكار أن تبقى بمعزل عن العمل والتطبيق، وإنّما يريدها قوىً دافعةً لبناء حياة كاملة، في إطارها وضمن حدودها، ولا يُتاح لعب هذا الدور إلاّ حين تتّخذ أشكالاً عاطفية. وقد خلص الشهيد الصدر قدس سره من ذلك إلى أمور:

- أنّ العقيدة كما يجب أن تكون قاعدةً فكريةً للشخصية الإسلامية؛ كذلك يجب أن تكون قاعدةً للعواطف التي تنشأ عليها الشخصية الإسلامية، لكن لا مطلق العواطف، وإنّما العواطف التي يرتضيها الإسلام للمسلم، وهي ما اصطلح عليه بـ(العواطف الفكريّة)، التي ترتكز على مفاهيم فكرية معيّنة نابعة من الإسلام نفسه.
- أنّ بإمكان الدعوة الإسلامية أن تمزج الفكرة بالعاطفة في تبشيرها ووسائلها، لكن لا العواطف الساطحيّة المائعة، بل العواطف القائمة على مفاهيم فكرية معيّنة تتّفق ووجهة نظر الإسلام العامّة[1].

وتتميماً للفكرة يؤكّد الشهيد الصدر قدس سره في بحثه عن الولاية على أنّ التشيّع يوحّد بين الجانب الروحي والجانب الفكري وليس اتّجاهاً روحيّاً خالصاً[2].

ج - الإسلام مبدأٌ يحدّد الطريقة والمفهوم: يقرّر الشهيد الصدر قدس سره أنّ القاعدة التي يرتكز عليها المبدأ - الإسلام - تحتوي على الطريقة والفكرة؛ فهو يحدّد طريقة التفكير، كما يحدّد مفهومه عن العالم والحياة. ويعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ من الضروري تحديد الطريقة قبل تكوين المفاهيم. ولهذا نجده قد عمد في كتاب (فلسفتنا) إلى البدء بنظرية المعرفة التي تحتوي على تحديد معالم التفكير وطريقته

(١) الصدر، محمّد باقر: رسالتنا، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق ص٢١-٢٥.

(٢) الصدر، محمّد باقر: التشيّع والإسلام(بحث حول الولاية)، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٦١.

وقيمته، ثمّ درس بعد ذلك المفهوم الفلسفي العامّ عن العالم بصورة عامّة.

ومن الأمور المهمّة التي نبّه عليها الشهيد الصدر قدس سره: أنّ «المستفاد من الإسلام بالصميم إنّما هو الطريقة والمفهوم؛ أي الطريقة العقليّة في التفكير والمفهوم الإلهي للعالم. وأمّا أساليب الاستدلال وألوان البرهنة على هذا وذاك فلسنا نضيفها جميعاً إلى الإسلام، وإنّما هي حصيلة دراسات فكرية لكبار المفكّرين من علماء المسلمين وفلاسفتهم»[١].

د - خصائص تفصيليّة للشريعة والنظام: إلى جانب ما تقدّم، ذكر الشهيد الصدر قدس سره في مواضع من كتبه خصائص تفصيليّة للرسالة والشريعة والنظام:

- أنّ الرسالة جاءت بنمط فريد من الثقافة الإلهيّة عن الله سبحانه وتعالى وصفاته وعلمه وقدرته، ونوع العلاقات بينه وبين الإنسان، ودور الأنبياء عليهم السلام في هداية البشريّة ووحدة رسالتهم[٢].
- أنّ الرسالة جاءت بقيم ومفاهيم عن الحياة والإنسان والعمل والعلاقات الاجتماعّية، وجسّدت تلك القيم والمفاهيم في تشريعات وأحكام[٣].
- أنّ هذه الرسالة ظلّت سليمةً ضمن النصّ القرآني دون أن تتعرّض لأيّ تحريف، وهو ما يمكّنها من مواصلة دورها التربوي[٤]، وهذا يعني أنّ نبوّة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لم تفقد أهمّ وسيلة من وسائل إثباتها[٥].
- أنّ مرور الزمن يمنح الدليل على الرسالة الإسلاميّة أبعاداً جديدةً من خلال تطوّر المعرفة البشرية واتّجاه الإنسان إلى دراسة الكون

(١) الصدر، فلسفتنا، م. س، ص٦٢.
(٢) الصدر، محمّد باقر: موجز في أصول الدين، مركز الأبحاث والدراسات التخصّصيّة للشهيد الصدر قدس سره، المجموعة الكاملة، ١٤٣٢هـ. ق، ص٧٦.
(٣) م.ن، ص٧٧.
(٤) م. ن، ص٨٨.
(٥) م.ن، ص٨٩.

بأساليب العلم والتجربة، وليس ذلك فقط؛ لأنّ القرآن الكريم سبق إلى الاتّجاه نفسه، وربط الأدلّة على الصانع الحكيم بدراسة الكون والتعمّق في ظواهره، ونبّه الإنسان إلى ما في هذه الدراسة من أسرار ومكاسب؛ بل لأنّ الإنسان الحديث يجد اليوم في ذلك الكتاب - الذي بشّر به رجل أُمّي في بيئة جاهلة قبل مئات السنين - إشارات واضحةً إلى ما كشف عنه العلم الحديث[١].

- أنّ هذه الرسالة هي الرسالة السماوية الوحيدة التي طبّقت على يد الرسول ﷺ الذي جاء بها، وسجّلت في مجال التطبيق نجاحاً باهراً، واستطاعت أن تحوّل الشعارات التي أعلنتها إلى حقائق في الحياة اليومية للناس[٢].
- أنّ هذه الرسالة بنزولها إلى مرحلة التطبيق دخلت التاريخ وساهمت في صنعه؛ إذ كانت هي حجر الزاوية في عملية بناء أُمّة حملت تلك الرسالة واستنارت بهداها. ولمّا كانت هذه الرسالة ربّانيةً وتمثّل عطاءً سماوياً للأرض فوق منطق العوامل والمؤثّرات المحسوسة؛ نتج عن ذلك ارتباط تاريخ هذه الأمّة بعامل غيبي وأساس غير منظور لا يخضع للحسابات المادّية للتاريخ. ومن هنا، يعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ من الخطأ أن نفهم تاريخنا ضمن إطار العوامل والمؤثّرات الحسّية فقط، أو أن نعتبره حصيلة ظروف مادية، أو تطوّر في قوى الإنتاج؛ فإنّ هذا الفهم الماديّ للتاريخ لا ينطبق على أُمّة بُنِي وجودها على أساس رسالة السماء، وما لم ندخل هذه الرسالة في الحساب؛ بوصفها حقيقة ربّانية لا يمكن أن نفهم تاريخها[٣].
- أنّ هذه الرسالة لم يقتصر أثرها على بناء هذه الأُمّة، بل امتدّ من خلالها؛ ليكون قوّةً مؤثّرةً وفاعلةً في العالم كلّه على مسار التاريخ[٤].

(١) الصدر، موجز في أصول الدين، م.س، ص٨٩.
(٢) م.ن، ص٩٠.
(٣) م.ن.
(٤) م. ن.

- أنّ النبي محمداً ﷺ الذي جاء بهذه الرسالة تميَّز عن جميع الأنبياء عليهم السلام الذين سبقوه بتقديم رسالته بوصفها آخر أُطروحة ربّانية، وبهذا أعلن أنّ نبوّته هي النبوّة الخاتمة. ويعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ لفكرة النبوة الخاتمة مدلولين: أحدهما: سلبي، وهو المدلول الذي ينفي ظهور نبوّة أُخرى على المسرح. والآخر: إيجابي، وهو المدلول الذي يؤكّد استمرار النبوّة الخاتمة وامتدادها على مر العصور[1].

ثانياً: الموقف الاستنباطي للشهيد الصدر قدس سره من إسلاميّة المعرفة بمعناها الضيّق (أسلمة العلوم):

بعد أن استعرضنا رؤية الشهيد الصدر قدس سره الكونيّة المرتبطة بالرسالة الإسلاميّة - عقيدةً وشريعة - نكون قد حدّدنا موقفه من إسلاميّة المعرفة، ونكون في الوقت نفسه قد أسّسنا لاكتشاف موقفه من أسلمة العلوم التي تعبّر عن أطروحة أضيق دائرة من أطروحة إسلاميّة المعرفة. وسنقوم في ما يلي بتقديم مجموعة من الخطوط الرئيسة التي تشكّل الإطار العام لموقف الشهيد الصدر قدس سره من هذا الموضوع.

١. أفكار تأسيسيّة:

قبل البدء نودّ استعراض مجموعة من الأفكار العامّة التي تعكس موقف الشهيد الصدر قدس سره في القضيّة محلّ البحث، وتشكّل مؤشّراً عامّاً لموقفه في هذا المجال:

أ. الفكرة الأولى: المفهوم الإلهي عن العالم مفهوم واقعي ولا يعارض العلم تحت مظلّة رؤيته الكونيّة:

في كتاب (فلسفتنا) ناقش الشهيد الصدر قدس سره ما ورد في كتابات بعض الكتّاب المحدثين الذي حصروا النزاع الفكري بين المثاليّة وبين

(١) الصدر، موجز في أصول الدين، م.س، ص٩١.

الماديّة؛ حيث اعتبروا أنّ الصراع بين الإلهية والمادّية مظهر من مظاهر التعارض بين المثالية والواقعية؛ باعتبار أنّ المبدأ الديني مبدأ مثالي، فهو بالتالي غير مادّي.

وقد خطّأ الشهيد الصدر قدس سره هذا التصوّر باعتبار أنّ المبادئ لا تنحصر في هذين المبدأين، بل يُمكن أن يكون المبدأ إلهيّاً، وفي الوقت نفسه يكون ماديّاً؛ بمعنى إيمانه بالواقع الموضوعي. وقد نبّه الشهيد الصدر قدس سره إلى خطورة الدور الذي لعبه هذا الاتّهام حين فسّرت فكرة الله؛ بوصفها سبباً معقولاً لما يشاهده الإنسان من ظواهر الطبيعة وحوادثها ومحاولة لتبرير وجودها، وبالتالي تزول الحاجة إلى هذه الفكرة تماماً حين نستطيع أن نستكشف بالعلم والتجارب العلمية حقيقة الأسباب والقوانين الكونية التي تتحكّم في العالم، والحال أنّ المفهوم الإلهي للعالم لا يعني الاستغناء عن الأسباب الطبيعية أو التمرّد على شيء من حقائق العلم الصحيح، وإنّما هو المفهوم الذي يعتبر الله سبباً أعمق، ويحتّم على تسلسل العلل والأسباب أن يتصاعد إلى قوّة فوق الطبيعة والمادّة. وبهذا يزول التعارض بينه وبين كلّ حقيقة علمية تماماً؛ لأنّه يطلق للعلم أوسع مجال لاستكشاف أسرار الطبيعة ونظامها، ويحتفظ لنفسه بالتفسير الإلهي في نهاية المطاف؛ وهو وضع السبب الأعمق في مبدأ أعلى من الطبيعة والمادّة.

أمّا إذا وصف المبدأ الإلهي بأنّه مثالي لارتكازه على الروحيّة فهذا خطأ؛ لأنّ الروحيّة في المفهوم الإلهي ليست بمعناها عند المثاليّة - أي: ما يقابل المجال المادّي المحسوس -، بل هي طريقة للنظر إلى الواقع بصورة عامّة وليست في مقابل المجال المادّي[1].

ونطالع في كتابات الشهيد الصدر قدس سره تحليلاً مفصّلاً لهذه الروحيّة وعلاقتها بالواقع المادّي والمجال التجريبي؛ وذلك في مقالة له في

(١) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص٢٣٢-٢٣٥.

(رسالتنا)، حيث أضاف إنّ هذه النظرة الروحيّة ليست مجرّدة، وإنّما تتّصل بالوجود العملي للإنسان كلّ الاتّصال، وتحدّد له موقفه من عالمه الذي يعيشه والحياة التي يحياها، ويستمدّ الإنسان منها، أو على ضوئها اتّجاهه العامّ الذي ينعكس في نشاطاته وأفعاله.

وهنا بالتحديد، تعرّض الشهيد الصدر قدس سره للطرق الحاكمة على التفكير: الطريقة العقليّة، والطريقة التجريبيّة.

والأولى هي التي تعتبر العقل حاكماً نهائياً ومقياساً أساسياً تقاس على ضوئه الأفكار والمعلومات لامتحان مدى صحّتها وموضوعيتها، بينما تقصي الثانية العقل عن هذا المجال وتسلب منه وظيفته الأساسية هذه في الحياة الفكرية، وتضع موضعه التجربة؛ باعتبارها الأساس الوحيد لكلّ ما يمكن أن يتوصّل إليه الإنسان من حقائق واستنتاجات.

وقد خطّأ الشهيد الصدر قدس سره كلا الطريقتين؛ فالعقليّون أفرطوا حين حصروا بحوثهم في النطاق العقلي وكلّفوا العقل المجرّد أن يزوّدهم بالحقائق والمعلومات حتى في الميادين والمجالات التي ليست من حقّه. كما أخطأ التجريبيّون حين ظنّوا - بما توصّلوا إليه من معلومات تجريبية - أنّهم استغنوا عن خدمات العقل.

وبين هذين الموقفين رسم الإسلام الطريق الصحيح للفكر الإنساني الذي يضمن للإنسان أفضل النتائج في كلّ الميادين، ويحول بينه وبين الألوان العقيمة من الجدل الذي مُنِيَ به العقليون، كما يحول بينه وبين المادّية المُسِفَّة التي انتهى التجريبيون إليها. وتلخّص هذا الطريق في أنّ العقل يجب أن يؤخذ؛ بوصفه مقياساً للأفكار، وحاكماً فصل نُلقي بين يديه المعلومات التي حصل عليها الإنسان عن طريق الملاحظة الحسّية أو التجربة العملية؛ لينظّمها ويستنتج منها ما تنتجه من حقائق مادّية أو حقائق خارجة عن حدود المادّة. ومن هنا اعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ الإسلام قد حتّم على الإنسان أن يسير في مجالات التجربة واستكشاف

الطبيعة؛ طبقاً لرضا الله سبحانه وتوجيهه[١]، ولهذا نجده متبرّماً من الدور السلبي الذي لعبته الكنيسة في استغلال الدين استغلالاً شنيعاً وجعل اسمه أداة مآربها وأغراضها، وخنق الأنفاس العلميّة والاجتماعيّة؛ حتّى ارتكبت جريمة الخنق هذه باسم الدين، مع أنّه بريء من هذا[٢].

طبعاً، هناك تفصيلات فلسفيّة مرتبطة بما آل إليه موقف الشهيد الصدر قدس سره في كتاب (الأسس المنطقيّة للاستقراء)، ولكنّها لا تؤثّر على جوهر الفكرة هنا.

ب. الفكرة الثانية: في علاقة الفكر بالقاعدة، وكيفيّة تعامل المسلم المعاصر مع الفكر الأجنبي الوافد:

يعتقد الشهيد الصدر قدس سره أنّ للحضارة الغربية – بأفكارها ومفاهيمها وكيانها الثقافي عامّةً – قاعدةً فكريةً تستند إليها وهي الديمقراطيّة، أو بالأحرى الحرّيات الرئيسة في المجالات الفكرية والدينية والسياسية والاقتصادية، فإنّ هذه الحرّيّات بمفهومها الحضاريّ الغربيّ هي حجر الزاوية في ثقافة الغرب والإطار الفكريّ الذي تدور في نطاقه الأفكار والمفاهيم الغربية عن الإنسان والحياة والكون والمجتمع، وحتّى أنّه لعب دوراً رئيساً في تحديد الاتّجاه العامّ لمفكّري الغرب في ما يسمّونه بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، فلم تستطع البحوث الإنسانية لهؤلاء المفكّرين أن تتجرّد عن تأثير الرسالة التي يعتنقها الباحثون؛ بوصفها قاعدة عامّة. وكذلك الأمر تماماً في ما يتّصل بالحضارة الماركسية التي تنافس الحضارة الرأسمالية في كلّ الميادين، فإنّ رسالتها الفكرية التي تدعو إلى نظرة مادّية معيّنة تجاه الكون والحياة والمجتمع والتاريخ؛ هي القطب المركزيّ الذي ينعكس إلى حدٍّ قصير أو طويل في كلّ المفاهيم والأفكار الحضارية التي تتبنّاها الماركسية ويؤمن بها مفكّروها.

(١) الصدر، رسالتنا، م.س، ص٢٩-٣٢.
(٢) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص٢٧، الهامش.

ويحدّد الشهيد الصدر قدس سره الموقف الذي يجب اتّخاذه من هذا الواقع، بالتالي:

- الموقف الأوّل: أن نكون على حظٍّ عظيم من الدقّة والوعي حينما نبحث عن الأفكار الأُوروبّية؛ لأجل أن نستطيع تعريتها عن إطارها الرسالي، والتعرّف على مدى صلتها بهذا الإطار وتأثّرها به.

ويعتبر الشهيد الصدر قدس سره أنّ هذا هو الموقف الوسط الذي يجب أن يقفه المسلم الواعي من كلّ تفكير أُوروبّيٍّ يتّصل من قريب أو بعيد بالحقول التي تعالجها الرسالة وتمتّد إليها القاعدة الفكرية، فليس من الصحيح إغفال هذه الناحية الخطيرة (ناحية الصلة بين الفكرة ودراسة الفكرة) بغضّ النظر عمّا قد يكون لها من إطار خاصٍّ، أو قد يكون فيها من استيحاءات مستمَدّة من القاعدة الفكرية، كما يفعل كثير من الباحثين المسلمين اليوم مع أفكار كثيرة من علماء الاجتماع والنفس والتاريخ الأوروبيين، فإنّ أوّل نقطة يجب التأكّد منها قبل كلّ شيء هي البحث عن مدى صلة الفكرة المبحوث عنها بالقاعدة التي ثبت لدينا خطؤها، وعلى ضوء هذه الصلة يجب أن تتركّز نظرتنا إلى الفكرة والحكم لها أو عليها؛ بما نستخلصه من البحث والدراسة.

وفي الوقت نفسه، يقرّر الشهيد الصدر قدس سره أنّه ليس من الصحيح أيضاً ما يتّجه إليه بعض الدعاة المسلمين من الحكم على كلّ تفكير أُوروبّيٍّ يتّصل بالحياة الإنسانية بأنّه خطأ؛ لأنّه مستنبط من القاعدة؛ لأنّ استنباط الفكرة من القاعدة في المجالات النظرية لا يعني أنّها مستنتجة منها استنتاجاً ومتوقّفة في مصيرها على القاعدة نفسها، وإنّما يعني أنّ الفكرة صِيغت بالشكل الذي لا يتناقض مع تلك القاعدة، سواء أكانت مستمَدّةً منها بصورة مباشرة أم لا، والقاعدة وإن كانت خطأً ولكن ليس من الضروري في كلّ فكرة لا تتناقض مع الخطأ أن تكون خطأً.

- الموقف الثاني: إنّ من واجب المسلمين الواعين أن يجعلوا من الإسلام قاعدةً فكريةً وإطاراً عامّاً لكلّ ما يتبنَّون من أفكار حضارية

ومفاهيم عن الكون والحياة والإنسان والمجتمع، ولا شكّ أنّ العقيدة الدينية نفسها تعني هذا الشيء وتفرضه موجوداً لدى المتديّن، غير أنّ العقيدة الدينية لمّا كانت تعيش اليوم في نفوس كثير من الناس مجرّدةً عن وعي حقيقيٍّ يسندها، نجد أنّ جمهرةً من المسلمين لا يعون المكان الطبيعيّ الذي يجب أن تحتلّه رسالتنا الفكرية الأصلية من التفكير العامّ[١].

ج. الفكرة الثالثة: التمييز بين موقف الإسلام وموقف المسلمين:

وتعبّر هذه الملاحظة عن حقيقة في غاية الأهمّيّة، وهي أنّ ما يُنتجه المسلمون لا يُنسب - في حال كانوا إسلاميّين في اجتهادهم واستنباطهم - إلى الإسلام نفسه بشكل مباشر، خاصّة ما يرتبط بالجانب العلمي الصناعي الذي يعبّر عن جهود بشريّة خالصة أكثر من تعبيره عن مواقف إلهيّة يكتشفها البشر باجتهادهم.

ومن هنا، نجد تمييز الشهيد الصدر قدس سره في وقت مبكر بين هذين الأمرين في كتاب (فلسفتنا)، حيث يقول: «المستفاد من الإسلام بالصميم إنّما هو الطريقة والمفهوم؛ أي الطريقة العقليّة في التفكير، والمفهوم الإلهي للعالم. وأمّا أساليب الاستدلال وألوان البرهنة على هذا وذاك فلسنا نضيفها جميعاً إلى الإسلام، وإنّما هي حصيلة دراسات فكرية لكبار المفكّرين من علماء المسلمين وفلاسفتهم»[٢].

٢. انصباب الوظيفة الحقيقيّة على اكتشاف المذاهب التحتيّة قبل القوانين الفوقيّة:

إذا بقينا مع المعنى الساذج لأسلمة العلوم، وهو الذي يتمثّل في النظر إلى أحكام الإسلام وما يقابلها من أحكام أجنبيّة عن منظومته، ثمّ إعادة

(١) الصدر، رسالتنا، م.س، ص٣٥-٣٨.
(٢) الصدر، فلسفتنا، م.س، ص٦٢.

صياغة أحكامه بحيث تحاكي تلك الأحكام الأجنبية في صياغتها، فهذا لا يعدو عن كونه غشاءً سطحيّاً لعمليّة التأصيل.

أمّا إذا أردنا من التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعيّة عرضها على الأصول الإسلاميّة، فتحديد الموقف من هذه العمليّة متوقّف على تحديد مرادنا من الأصول، الأمر الذي بات تفكيكه أمراً سهلاً على ضوء مباني الشهيد الصدر قدس سره:

- فإن كان المراد من الأصول: الأحكام المعبّرة عن لبنات البناء الفوقي للمذهب، فهذا غير سليم؛ لأنّ العرض والتأصيل إنّما يكون على الخطوط العامّة للمذهب الذي يعتبر مصدر إمداد تلك الأحكام المكوّنة للقانون وتموينها.
- وإن كان المراد من الأصول: المفاهيم والتصوّرات الإسلاميّة، فهذا أيضاً غير كافٍ بعد أن كانت المفاهيم مكوّناً من مكوّنات عمليّة اكتشاف المذهب، ولا تعبّر عن عناصر عمليّة الاكتشاف بكلّ مدياتها.
- وإن كان المراد من الأصول: خطوط المذهب - الاقتصادي، التربوي، الاجتماعي، النفسي، السياسي... - فالمعنى في نفسه سليم، ولكنّ طريقة اكتشاف هذه الأصول والمذاهب بحاجة إلى ضبط؛ فصحيحٌ أنّ هذه العمليّة تماثل عمليّة التفسير الموضوعي للقرآن الكريم في رؤيته الصدريّة؛ باعتبار كونها تشبّعاً من الواقع، ثمّ عرض هذا المعطى الواقعي الخارجي - المتمثّل هنا في النظريّات الغربيّة - على الرسالة الإسلاميّة، ثمّ محاولة الخروج بمركّب نظري يعبّر عن موقف الإسلام بخطوطه المذهبيّة من الموضوع محلّ البحث، إلاّ أنّ بالإمكان أن تُمنَى هذه العمليّة بانحراف عن طابعها الإسلامي في ما إذا جَعَلَنا الواقع الخارجي الخاضع لهيمنة الإنسان الغربي الفكريّة يتّجه إلى عمليّة تبرير للواقع مع تلوين هذا التبرير بلون إسلامي؛ فالإسلام - كما يقرّر الشهيد الصدر قدس سره - «**ثورةٌ لقلب الواقع الفاسد وتحويله إلى واقع سليم، وليس تفسيراً موضوعيّاً**

للواقع»[١]، ويجب أن نعيشه - بخلاف متأوّليه - «**خالصاً وبعيداً عن إيحاءات الواقع المعاش وإغرائه**»[٢].

ولذلك فإنّنا عندما نتحدّث عن علاقة النصّ بالواقع لا نتحدّث عن تبرير الواقع وشرعنته على ضوء النصّ؛ فإنّ «عمليّة تبرير الواقع هي المحاولة التي يندفع فيها الممارس - بقصد أو بدون قصد - إلى تطوير النصوص وفهمها فهماً خاصّاً يبرّر الواقع الفاسد الذي يعيشه الممارس، ويعتبره ضرورة واقعة لا مناص عنها، نظير ما قام به بعض المفكّرين المسلمين ممّن استسلم للواقع الاجتماعي الذي يعيشه، وحاول أن يُخضع النصّ للواقع بدلاً عن التفكير في تغيير الواقع على أساس النصّ»[٣]. وهذه العمليّة تقود إلى عمليّة دمج النصّ ضمن إطار معيّن؛ أي «دراسة النصّ في إطار فكري غير إسلامي، وهذا الإطار قد يكون منبثقاً عن الواقع المعاش وقد لا يكون، فيحاول الممارس أن يفهم النصّ ضمن ذلك الإطار المعيّن، فإذا وجده لا ينسجم مع إطاره الفكري أهمله واجتازه إلى نصوص أُخرى تواكب إطاره أو لا تصطدم به على أقلّ تقدير»[٤].

٣. هل يبقى معنى لأسلمة العلوم بعد التمييز بين المذهب والعلم؟

ميّز الشهيد الصدر قدس سره في فصول (اقتصادنا) بين المذهب والعلم على أساس أنّ المذهب يعبّر عن طريقة، بينما يعبّر العلم عن تفسير[٥]، وأكّد من خلال الأدبيّات التي لجأ إليها في الكتاب على أنّ الاقتصاد الإسلامي ليس علماً[٦]. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الشهيد الصدر قدس سره، فهل يعني هذا قطع الطريق على أيّ حديث عن أسلمة العلوم طالما أنّ الدور لايصل إلى العلوم نفسها بعد أن كان اهتمام الإسلام

(١) الصدر، اقتصادنا، م.س، ص٣٦٢.
(٢) م.ن، ص٤٤٩.
(٣) م.ن، ص٤٤٨.
(٤) م.ن، ص٤٤٩.
(٥) م. ن، ص٤١٨.
(٦) م.ن، ص٣٦١.

منصبّاً على المذهب الذي يقع - من ناحية منطقيّة - في رتبة سابقة على رتبة العلم؟

ويتوجّب علينا ونحن نحاول الإجابة عن هذا السؤال على رؤية الشهيد الصدر قدس سره أن نعي بالتحديد ما قاله. وما ذكره قدس سره هو أنّ علم الاقتصاد بعد أن كان تفسيراً للواقع فمن الطبيعي أن لا يكون الاقتصاد الإسلامي علماً؛ لأنّ الإسلام لا يستهدف تفسير الواقع كما مرّ معنا. ولكن دعونا لا ننسى ما ذكره قدس سره أيضاً في المواضع نفسها؛ تتميماً لفكرة البحث، وهو أنّ الوظيفة العلميّة التي تحلّ بعد الوظيفة المذهبيّة يُمكن أن ترتكز على أحد أمرين:

- أحدهما: جمع الأحداث من التجربة الواقعيّة للحياة، ثمّ تفسيرها. وهذا يتوقّف على أن يكون المذهب مجسّداً في واقع تطبيقي معيّن.
- الثاني: تفسير الأحداث المستقبليّة على ضوء الاتّجاه الذي تحدّده الخطوط العامّة للمذهب. وهذا يتوقّف على أن يكون المذهب مكتشفاً[1].

وفي كلتا الحالتين يفقد الحديث عن العلم الإسلامي معناه في واقعنا المعاصر؛ لأنّ الإسلام اليوم ليس متجسّداً في الخارج لننحو منحى العلم بمعناه الأوّل. كما إنّه ليس مُكتَشَفاً في خطوطه المذهبيّة؛ لتنصبّ مهمّة العلم على دراسة اتّجاهه المستقبلي.

لكن على كلّ حال، فهذا لا يعني أنّ الشهيد الصدر قدس سره لا يصادق على إمكانيّة الحديث عن وجود علوم تفسيريّة للواقع، وإنّما يؤكّد على أنّ هذه العلوم تقع في رتبة طوليّة بالنسبة إلى المذهب.

والخلاصة هي أنّنا إذا أردنا من العلوم الإنسانيّة - سياسيّة، اجتماعيّة، نفسيّة، تربويّة.. - تلك العلوم التي تقوم بتفسير الواقع الخارجي، فهذا لا معنى له على ضوء المعنى الأوّل المتوقّف على تجسّد هذه المذاهب

(١) الصدر، اقتصادنا، م.س، ص٣٦٣.

في الواقع الخارجي. وكذلك الأمر على ضوء المعنى الثاني المتوقّف على استخراج هذه المذاهب ضمن أطر نظريّة.

ومن هنا، فإنّ الحديث عن أسلمة العلوم بالمعنى التفسيري للعلم متوقّف على تجسّد المذهب في الواقع، المتوقّف بدوره على اكتشاف هذا المذهب، ولكنّه ليس حديثاً غير مشروع إذا استطعنا تقديم تبرير واضح لنسبتها إلى الإسلام بهذا اللحاظ.

أمّا إذا كانت أسلمة العلوم بمعنى اكتشاف المذهب نفسه، فهذا هو معقد الفرس الذي صبّ عليه الشهيد الصدر قدس سره اهتمامه.

٤. المجالات الداخلة في محلّ النزاع هي التي يترقّب من الرسالة إبداء الموقف تجاهها:

ونقصد من هذا العنوان أنّ محلّ النزاع في أسلمة المعرفة لم يكن يشمل العلوم الطبيعيّة، وإنّما انصبّ على العلوم الإنسانيّة. ولكنّنا نريد هنا – على ضوء رؤية الشهيد الصدر قدس سره – أن نقوم بمزيد من التضييق والتحديد، وذلك بعد ملاحظة جملة أمور يرتبط بعضها بالجانب العملاني من المشاريع التي نفّذها الشهيد الصدر:

أ. التمييز بين موقف الإسلام وعطاء المسلمين: وهذا يعني أنّه لا ينبغي التوهّم بأنّ علينا أن نترقّب موقفاً خاصّاً للإسلام في جملة من جزئيّات العلوم، خاصّة بعد أن قرّر الشهيد الصدر قدس سره – في نصوص سابقة – أنّ المستفاد من الإسلام في الصميم هو طريقة التفكير.

ب. رفض الحديث عن منطق إسلامي: حيث نجد أنّ الشهيد الصدر قدس سره رفض الحديث عن شيء اسمه (المنطق الإسلامي) بالمعنى الفلسفي والمعرفي للكلمة، معلّلاً ذلك بأنّ المنطق للأمم[1]؛ أي أنّه مشترك بين أفراد البشر، وبالتالي فلا يجوز صبغه بصبغة إسلاميّة طالما أنّ

(١) أبو زيد، أحمد عبدالله: محمّد باقر الصدر... السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، بيروت، دار العارف، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٩٥.

الإسلام لم يتّخذ منه موقفاً محدّداً.

ومن هنا، نجد أنّ محاولته تفسيرَ توالد المعرفة البشريّة لم يتّخذ في كتاب (الأسس المنطقيّة للاستقراء) طابعاً إسلاميّاً، فالسيادة في هذا الكتاب كانت للعامل الأبستمولوجي، ولم يكن للعامل الأنطولوجي أيّ حضور سوى في الفصل الأخير من الكتاب؛ بوصفه لبنة علويّة لأطروحته.

ج. الاستفادة المرنة من معطيات العلوم الرياضيّة: حيث نلاحظ أنّ الشهيد الصدر قدس سره لم يَقُم - بحسب ما عوّدنا عليه - بالتنظير مسبقاً لشرعيّة الإفادة من العلوم الرياضيّة في ما طرقه من أبحاث مرتبطة بها، كما هو الحال في كتاب (الأسس المنطقيّة للاستقراء)، بل قام بتفسير اليقين الرياضي بعد تأسيس المذهب الذاتي في المعرفة. وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على خروجها بالكلّيّة عن محلّ النزاع. أمّا لماذا هي كذلك؟ فلأنّها - بعبارة تبسيطيّة بعيدة عن التفسير المنطقي - ممّا لا يُختلف فيه وما لا يُترقّب فيه موقفٌ خاصٌّ للإسلام.

د. الاستفادة الحذرة من معطيات العلوم السلوكيّة: إذا كان هذا هو حال الشهيد الصدر قدس سره مع معطيات العلوم الرياضيّة، فهو ليس كذلك مع معطيات المدرسة السلوكيّة على سبيل المثال. والفارق بين الموقفين أنّ التفسير الذي قدّمته المدرسة السلوكيّة للسلوك البشري والإدراك يرتبط بمساحةٍ منه بالمفاهيم التي تنطلق منها هذه المدرسة في تفسيرها.

ولكنّ هذا لا يعني أنّ الشهيد الصدر قدس سره لم يستفد من ملاحظات هذه المدرسة كما هو الحال في الاستفادة من نظريّة بافلوف في تفسير علاقة اللفظ بالمعنى؛ سواءٌ أكان بافلوف أوّل القائلين بها كما هو المعروف، أم أنّ غيره سبقه إلى ذلك كما هو الحقّ. وما ذلك إلاّ لأنّ المقدار المستفاد من ملاحظات هذه المدرسة في هذا المجال لا يتصادم مع القاعدة الإسلاميّة.

هـ. دخول ساحة السنن التاريخيّة ضمن اهتمامات القرآن الكريم: ففي المحاضرة الثالثة من محاضرات التفسير الموضوعي، وعند اختياره موضوع سنن التاريخ لبحثه على ضوء منهجه القرآني، تعرّض الشهيد الصدر قدس سره لمبرّرات البحث عن هذا الموضوع في سياق التفسير الموضوعي؛ حيث إنّنا نواجه تساؤلاً عن مدى توافر القرآن الكريم على موقف من بحث السنن التاريخيّة؛ ليبرّر لنا ذلك بحثه؛ بوصفه موضوعاً من موضوعات التفسير الموضوعي؛ فالقرآن الكريم هو بالدرجة الأولى كتاب هداية، فلماذا يكون له موقفٌ خاصٌّ من سنن التاريخ؟

بعد مصادقة الشهيد الصدر قدس سره على أنّ القرآن الكريم كتاب هداية وليس كتاب اكتشاف علمي، إلاّ أنّه مع ذلك يُدخِل مجال السنن التاريخيّة بالذات ضمن اهتمامات القرآن الكريم؛ بوصفه حقلاً يُترقّب من القرآن الكريم أن يعبّر عن موقفه منه؛ لأنّها - وبتعبير مختصر - ترتبط بعمليّة التغيير التي جاء القرآن الكريم ليحقّقها[1].

والخلاصة: أنّ لدينا نوعين من العلوم:

- بعضها يعبّر عن عمليّة فنّيّة صناعيّة فكريّة بحتة غير مرتبطة بأيّ قاعدة سفليّة، وهذه العلوم خارجة عن محلّ الكلام؛ لاشتراك البشر فيها، وعدم امتلاك الإسلام موقفاً خاصّاً منها.
- والبعض الآخر يعبّر عن أفكار نابعة من قواعد فكريّة. ففي هذه الحالة يجب التعامل بحذر مع هذه الأفكار مخافة أن يكون فسادها نابعاً من فساد القاعدة، علماً بأنّ فساد القاعدة لا يستلزم فساد الفكرة نفسها؛ لأنّ خطأ الفكرة قد لا يكون نابعاً من فساد القاعدة، وإنّما تكون قد صِيغت بنحوٍ لا يتضارب مع القاعدة.

(١) الصدر، الإسلام يقود الحياة، م.س، ص٤٧-٤٩.

٥. مساهمة المسلمين في السباق المعرفي يُكسب الإسلام صفة حضاريّة:

وأخيراً، نشير إلى مسألة مهمّة، وهي أنّنا إذا نظرنا إلى سلوك الشهيد الصدر قدس سره الكاشف عن قناعاته، وإلى ما انعكس في رسائله الخطيّة وفي مشاريعه - من قبيل مشروع المرجعيّة الرشيدة -، فيُمكننا أن نصل إلى الانطباع التالي، وهو: أنّ مساهمة المسلمين في السباق المعرفي العالمي يُساهم في تعزيز الموقع الحضاري للإسلام الذي تنتمي إليه هذه الأمّة، حتّى لو لم يكن للإسلام نفسه موقفٌ خاصٌّ من الموضوع المطروح.

ويُمكننا في هذا المجال أن نشير إلى ما قيل في أطروحة الشهيد الصدر قدس سره الجبّارة: (الأسس المنطقيّة للاستقراء)، التي نستطيع أن نقول فيها بحقّ - وبعد ملاحظة معظم ما أنتجه العرب في هذا المجال - أنّها أطروحة يتيمة عربيّاً في عمقها وجدتها، ما جعل السيّد عمّار أبو رغيف يعتبر أنّ هذا الكتاب قد اختزل المسافات الزمنيّة التي تفصلنا عمّا عليه الوضع في غرب القارّة في وجوه أخرى أكثر من قرن[١]، واعتبره الدكتور حسن حنفي «**نقد الأنا لثقافة الآخر**»[٢].

وتتجلّى قدرة الشهيد الصدر قدس سره في مجال المقارعة والمنافسة بمستوى لا ينافسه فيه أحد؛ لانطباق الشرط الذي قدّمه المعهد العالمي للفكر الإسلامي عليه بنحو يكاد لا ينطبق على غيره من مفكّري المسلمين، وهو شرط التمكّن من التراث. ومن هنا، نجد أنّ اطّلاعه الفريد على أصول التراث - اطّلاع المفكّر لا المثقّف - مكّنه من استخراج مكنونات التراث المخفية؛ إذ بعيداً عن الخطوط المذهبيّة التي برع فيها، فقد برع -أيضاً- في إعادة تظهير التراث بصيغ حديثة أكثر رُقيّاً تمكّن المسلمين من المشاركة في سباق المعرفة.

(١) أبو رغيف، عمّار: منطق الاستقراء، قم المقدّسة، دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٠م، ص٧.
(٢) حنفي، حسن: مقدّمة في علم الاستغراب، بيروت، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٥٣٥.

ويكفينا في هذا المجال الإشارة إلى إبداعه في تفسير حصول العلم في القضيّة المتواترة على أساس حساب الاحتمالات الرياضي بنحوٍ متين ودقيق، وكذلك في باب المراسيل وإمكان الاعتماد عليها.

ومن هذا الباب، ما نجده في كتاب (المعالم الجديدة للأصول)، حيث كتب: «**ومن الطريف أن يكتب اليوم برتراند رسل - رائد ذلك الاتّجاه الحديث في العالم المعاصر، محاولاً التفرقة بين جملتين لغويّتين في دراسته التحليلية للّغة، وهما: (مات قيصر)، و(موت قيصر)، أو (صدق موت قيصر)، فلا ينتهي إلى نتيجة، وإنّما يعلّق على مشكلة التمييز المنطقي بين الجملتين - فيقول: «(لست أدري كيف أُعالج هذه المشكلة علاجاً مقبولاً؟). أقول: من الطريف أن يعجز باحث في قمّة ذلك الاتّجاه الحديث عن تحليل الفرق بين تلك الجملتين، بينما يكون علم الأُصول قد سبق إلى دراسة هذا الفرق في دراساته الفلسفية التحليلية للّغة، ووضع له أكثر من تفسير.**

وكذا نجد لدى بعض المفكّرين الأُصوليّين بذور نظرية الأنماط المنطقية؛ فقد حاول المحقّق الشيخ محمد كاظم الخراساني في كتابه «كفاية الأصول» أن يميِّز بين الطلب الحقيقي والطلب الإنشائي؛ بما يتّفق مع الفكرة الرئيسة في تلك النظرية. وبهذا يكون الفكر الأُصولي قد استطاع أن يسبق برتراند رسل صاحب تلك النظرية، بل استطاع بعد ذلك أكثر من هذا، فقام بمناقشتها ودحضها وحلّ التناقضات التي بنى رسل نظريّته على أساسها»[1].

(١) الصدر، المعالم الجديدة للأصول، م.س، ص١٢٠-١٢١.